الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان –

الملحقة الجامعية - مغنية -

تقرير بحث لنيل شهادة ليسانس في نظام ل.م.د للعلوم التجارية.

تخصّص: مالية.

الموضوع:

القروض البنكية، مخاطرها وطرق تسييرها

دراسة حالة قرض استغلال في البنك الوطني الجزائري «BNA» "وكالة مغنية"

إعداد الطالبتين:

- قريشي سامية.
- معموري هناء.

تحت إشراف:

د.بوهنّة.ك

السنة الجامعية:

2014 - 2013

الفهرس

دعاء.

شكر وتقدير.

إهداء.

مقدّمة عامّة.

خطة البحث.

الفصل الأوّل: ماهية القروض البنكية، مخاطرها وطرق تسييرها.

مدخل.....01

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية.

تمهيد.....02

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية، أهميتها وخصائصها.....03

المطلب الثاني: تصنيفات القروض البنكية.....06

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية..09

المطلب الرابع: خطوات منح القروض البنكية.....11

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية وطرق تسييرها.

تمهيد.....13

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية.....14

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية.....15

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية.....18

خلاصة.....21

الفصل الثاني: دراسة حالة حول قروض الاستغلال

في البنك الوطني الجزائري«BNA»"وكالة مغنية".

مدخل.....22

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.

تمهيد.....23

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.....24

المطلب الثاني: مهامّ البنك الوطني الجزائري و أهدافه.....25

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ولوكالة مغنية..27

المبحث الثاني: إجراءات طلب ومنح قروض الاستغلال ومخاطرها.

تمهيد.....31

المطلب الأول: مفهوم قرض الاستغلال وأنواعه.....32

المطلب الثاني: إعداد ملف طلب قرض الاستغلال من«BNA».....34
- وكالة مغنية-

المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف الطلب لمنح قرض الاستغلال.....36
في«BNA» - وكالة مغنية -

خلاصة.....46

خاتمة.

قائمة الجداول والأشكال.

قائمة المراجع.

الملاحق.

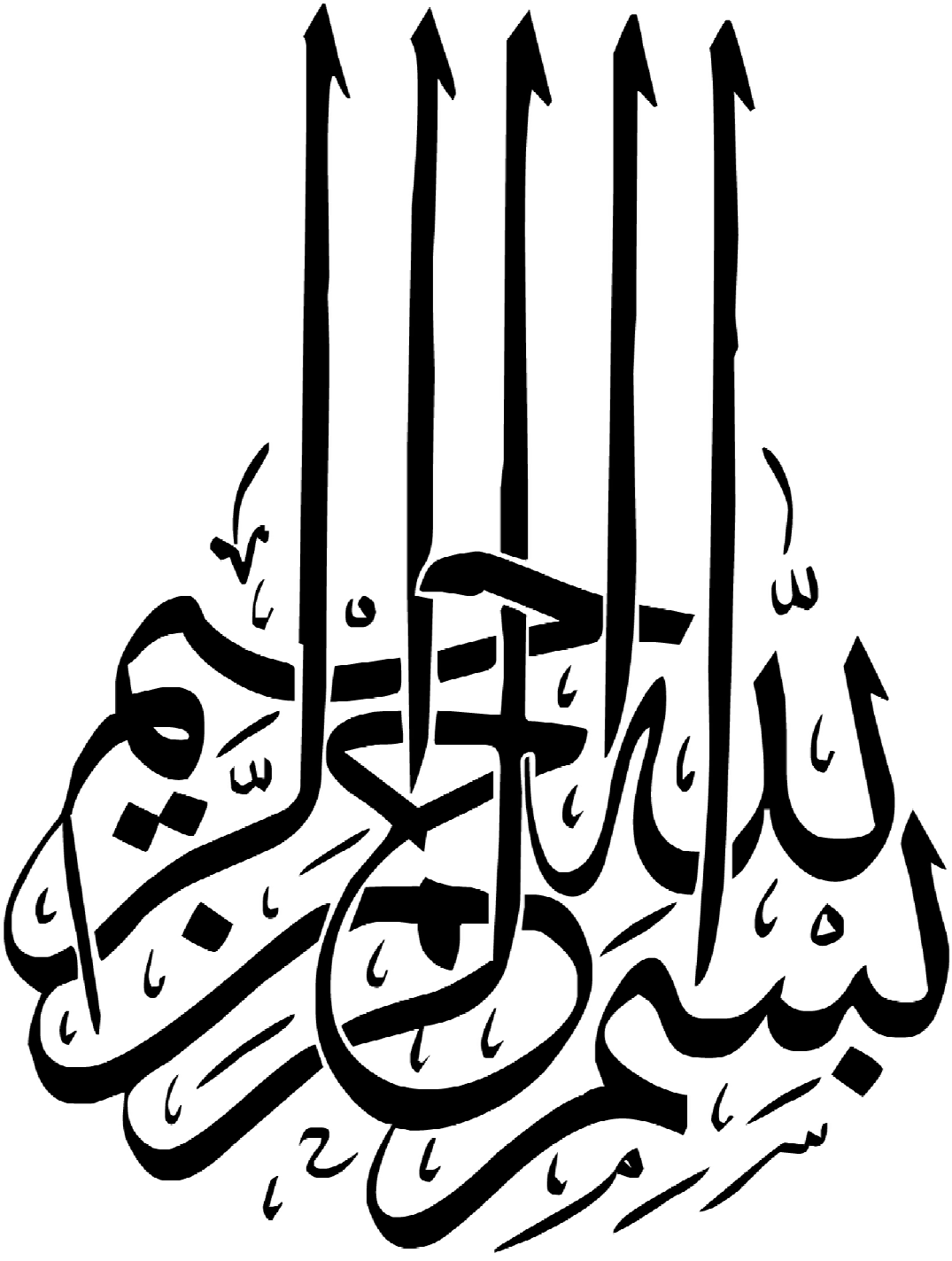
بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــــاء

اللَّهُم إِنَّا نَسأَلُكَ عِلماً نَافعاً وَعَمَلاً مُتَقَبَّلاً وَقَلباً خَاشعاً وَلِسَاناً ذَاكِراً.

اللَّهُم إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِن عِلمٍ لاَ يَنفَع وَمِن قَلبٍ لاَ يخشَع وَمِن عَينٍ لاَ تَدمَع وَمِن دَعوَةٍ لاَ تُسمَع.

اللَّهُم إِنَّا نَسأَلُكَ البِرَّ وَالتَّقوَى وَمِنَ العَمَلِ مَا تَرضَى.

اللَّهُم أَعِنَّا عَلَى ذِكرِكَ وَشُكرِكَ وَحُسنِ عِبَادَتِكَ.

وَاخْتِم بِالصَّالحَاتِ أَعمَالَنَا وَاقْرِن بِالسَّعَادَةِ غَدوَنَا وَآصَالَنَا وَاجعَلِ إِلَى جَنَّتِكَ مَصِيرَنَا وَمَآلَنَا.

رَبَّنَا عَلِّمنَا مَا يَنفَعُنَا وَانفَعنَا بِمَا عَلَّمتَنَا وَزِدْنَا عِلْماً.

اللَّـــــهُمَّ آمِيـــن.

شكر وتقدير

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

الحمد لله ربه العالمين.. حمدًا لشُكرهِ أداءً.. ولحقهِ قضاءً.. ولِحُبهِ رجاءً..
ولفضلهِ نماءً.. ولثوابهِ عطاءً.

اللّهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.
وصلّ اللّهم وسلّم وبارك على حبيبنا ونبيّنا مُحمّد.. صاحب الكتاب الأبقى..
والقلب الأتقى.. والثوب الأنقى.. خير من سلّل ولبّى.. وأفضل من طاف وسعى..
وأعظم من سبح ربهُ الأعلى، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطّاهرين والتّابعين لهم
بالإحسان إلى يوم الدّين.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظّم عقد شكر وتقدير لأستاذتنا الفاضلة والتي منّت علينا لتوجيهنا والإشراف على هذا العمل المتواضع أ.بوهنّة. ك

وبكلّ عبارات الشّكر وما تحتويه من معاني وبكلّ أوجه التّقدير وسمات الاحترام، نشكر كلّ أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التّسيير بجامعة أبي بكر بلقايد.

ولا يفوتنا أن نتوجّه بجزيل الشّكر والثّناء للأساتذة المدرّسين والخبراء والمؤلّفين للكتب التي اعتمدناها لإنجاز هذه الدّراسة

لهم منّا جميعا وافر الشّكر وعظيم الامتنان.

إهداء

إلى من قال فيهما الله جلّ جلاله بعد بسم الله الرّحمن الرّحيم

«وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه و بالوالدين إحسانا».

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقّهما، ولا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما
إلى الوالدين العزيزين أدامهما الله وحفظهما وفي الفردوس الأعلى أخلدهما
إن شاء الله.

إلى من حبّهم في الرّوح متّصل، والعقل بالتفكير فيهم منشغل
إلى الإخوة والأخوات وكلّ أفراد العائلة الحبيبة.

إلى من دام في القلب ذكراهم، وإن غابوا عن العين قلنا
يا رب تحفظهم وترعاهم.

وإلى كافة الأهل والأقارب.

إلى من صار الدّهر بمعرفتهم أجمل الأيام وصار العمر بلقائهم أحلى الأماني والأحلام
إلى الأحباب والأصدقاء الكرام.

وإلى طلبة ليسانس كليّة العلوم التجارية تخصّص مالية.

مقدّمة

يبرز النّشاط البنكي كعامل فعّال في الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديين وخاصّة المؤسّسات والأفراد الذين يمثّلون الدّعامة الأساسيّة للتنمية الاقتصادية في أي بلد.

وتعدّ القروض البنكية بأنواعها المختلفة أهمّ الخدمات التي تقدّمها البنوك لعملائها، لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشاريعهم، حيث تمثّل أهمّ مصادر التّمويل الخارجية التي تساهم في إنعاش المؤسّسات واستمرار نشاطها وتجنب الوقوع في العجز المالي، وكذا خلق استثمارات جديدة من أجل توسّعها. وفي نفس الوقت تعود هذه القروض بفوائد كبيرة على البنك والتي تعتبر المصدر الأول لربحيتها.

إلاّ أنّ عملية منحها تتطلب دراسة دقيقة ومتأنّية من أجل اتخاذ القرار الصحيح سواء بالموافقة أو الرّفض لمنح القرض، لأنّه ينطوي على مخاطر يواجهها كلا الطّرفين في حال التّأخر أو عدم القدرة على تسديد القرض،ولا يمكن تجاهل هذه المخاطر أو إلغاءها، ولكن يمكن التحكّم فيها والتقليل منها، لذلك تعدّ مسؤولية اتخاذ القرار بمنح القروض من أهمّ وأصعب الأعمال البنكية لأنّها تبنى على تنبؤات مستقبلية، حيث تحتمّ على البنك تقييم هذه المخاطر وتحليلها من أجل القيام بالإجراءات وأخذ الاحتياطات اللاّزمة قبل اتخاذ أي قرار بهذا الشأن.

والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك التجاريّة يسعى لتحقيق الرّبح والاستمرارية، وقد استطاع عن طريق وكالاته وفروعه المختلفة على المستوى الوطني أن يتوصّل إلى المشاركة الفعّالة في التّنمية الاقتصادية ولعلّ أهم صورة راصدة لذلك تقديمه للقروض المتنوّعة لإنشاء وتمويل المشاريع التنموية.

وعلى هذا الأساس يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

- فيما تكمن مخاطر القروض البنكية؟ و ماهي طرق تسييرها في البنك الوطني الجزائري«BNA» -وكالة مغنية-؟.

و للإجابة عن هذه الإشكالية بصورة واضحة و صحيحة نطرح التساؤلات التالية:

- **ما المقصود بالقروض البنكية؟ و فيما تتجلى أهمّيتها و خصائصها؟.**
- **كيف و على أي أساس تصنّف القروض البنكية؟.**
- **ماهي الإجراءات والخطوات المتبعة لمنح القروض البنكية؟.**
- **ماذا نعني بمخاطر القروض البنكية؟ و ماهي أنواعها؟ و طرق تسييرها؟.**
- **ماهي الإجراءات و التدابير الاحتياطية التي يتبعها البنك الوطني الجزائري عند منحه لقروض الاستغلال؟.**

فرضيات البحث:

وكإجابة مبدئية لهذه التساؤلات، حاولنا وضع الفرضيات التالية:

- **القروض البنكية عبارة عن أموال يقدّمها البنك لعملائه من أجل تغطية حاجاتهم المالية مقابل فائدة معينة.**
- **يقوم البنك بدراسة لملف طلب القرض والجهة الطالبة له قبل اتّخاذ القرار بمنح القرض.**
- **ترتبط القروض البنكية بمخاطر عدم القدرة على السّداد و التي تهدد كيان البنوك وتعيق تقدّمها.**
- **يدرس البنك الوطني الجزائري ملف طلب قرض الاستغلال و يقوم بجمع معلومات حول المؤسسة التي تقدّمت بالطلب و تحليل وضعيتها قبل الموافقة على القرض.**

أهمية البحث:

إنّ تطوّر النشاط البنكي و تقديمه للقروض المتنوّعة له دور كبير في تحريك وتفعيل الدورة الاقتصادية ، ومن جهة أخرى أدّى إلى ظهور مخاطر كثيرة قد تؤدي إلى الوقوع في أزمات لا مفرّ منها. هذا ما جعنا نتطرّق إلى الموضوع وتسليط الضّوء على مخاطر القروض البنكية و كيفية تسييرها للحدّ منها.

صعوبات البحث:

ممّا لا شكّ فيه أنّ أي بحث علمي لا يخلو من الصّعوبات و العراقيل التي تعيق الباحث من إنجاز بحثه، و نحن لا ننكر أنّه قد واجهتنا بعض المشاكل التي عطّلت سير عملنا في الجانبين، النظري والتطبيقي، و التي تمثّلت في:

- **ندرة المراجع باللغة العربية و اللغة الفرنسية التي تتناول موضوع بحثنا.**
- **تعسّر العثور على مؤسسة و الحصول على موافقتها من أجل القيام بالبحث.**
- **صعوبة جمع المعلومات و الأجوبة على التساؤلات المطروحة على مستوى الأفراد العاملين بالمؤسسة.**

المنهج المستخدم في الدّراسة:

من أجل الإلمام بموضوع بحثنا من كلّ الجوانب و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة اعتمدنا في دراستنا على منهجين:
من الجانب النّظري اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة ماهية القروض البنكية، مخاطرها وطرق تسييرها.
أمّا من الجانب التطبيقي فقد اتّبعنا منهج دراسة حالة، حيث أسقطنا الدراسة النظرية على البنك الوطني الجزائري.

الأدوات المستخدمة في البحث:

بهدف إنجاح هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات المتمثلة في عدد معتبر من المراجع و الكتب باللغة العربية و الفرنسية، و بعض الأطروحات و البحوث العلمية، إضافة إلى المواقع الالكترونية. أمّا بالنسبة للدّراسة الميدانية فقد استعنّا ببعض الملاحق الخاصّة بالمؤسسة.

تقسيمات البحث:

بغية التحكم بالموضوع و الإحاطة المختصرة له قسمنا دراستنا إلى فصلين و كلّ فصل إلى مبحثين،

فأمّا الفصل الأوّل في الجانب النّظري تحت عنوان ماهية القروض البنكية، مخاطرها و طرق تسييرها.
وأمّا الفصل الثاني في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة حالة لإجراءات منح قروض الاستغلال ومخاطرها في البنك الوطني الجزائري.

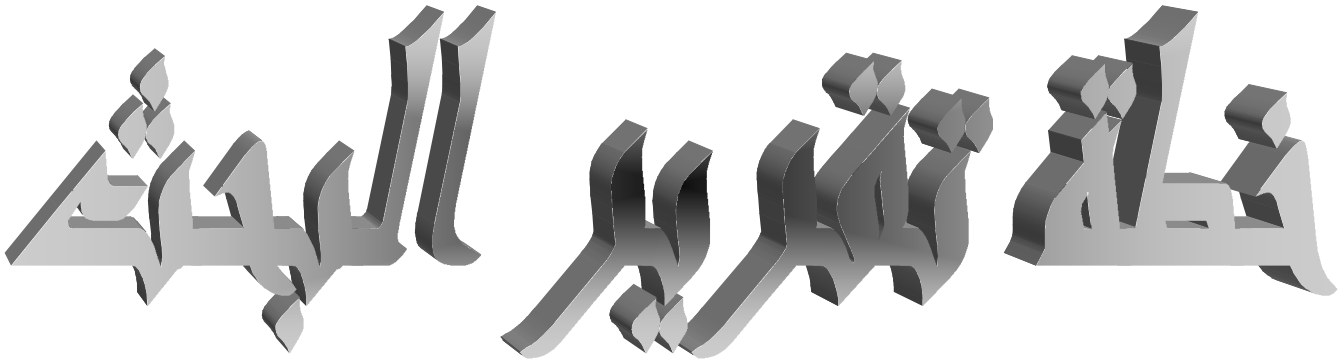

الفصل الأول: ماهية القروض البنكية،مخاطرها وطرق تسييرها.

مدخل.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية.

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية، أهميتها وخصائصها.

المطلب الثاني: تصنيفات القروض البنكية.

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض البنكية.

المطلب الرابع: خطوات منح القروض البنكية.

المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية وطرق تسييرها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض البنكية.

خلاصة.

الفصل الثاني: دراسة حالة حول قروض الاستغلال في البنك الوطني الجزائري«BNA» "وكالة مغنية".

مدخل.

المبحث الأول: ماهية البنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.

المطلب الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.

المطلب الثاني: مهامّ البنك الوطني الجزائري وأهدافه.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ولوكالة مغنية.

المبحث الثاني: إجراءات طلب ومنح قروض الاستغلال.

المطلب الأول: مفهوم قرض الاستغلال وأنواعه.

المطلب الثاني: إعداد ملف طلب قرض الاستغلال من«BNA»-وكالة مغنية-

المطلب الثالث: تحليل ملف الطّلب لمنح قرض الاستغلال في «BNA» - وكالة مغنية -.

خلاصة.

الفصل الأول:

ماهية القروض البنكية، مخاطرها وطرق تسييرها.

مدخل:

تعتبر القروض البنكية باختلاف أنواعها من أهمّ أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثّل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات.
ونظرا لأهميتها البالغة على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبح من الضّروري أن يولّي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها وبالتّالي سلامة واستمرارية البنك.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل إلقاء الضّوء على ماهية القروض، ثم التّعرض إلى أهمّ المخاطر التي يواجهها البنك عند منحه لهذه القروض، والطّرق التي يتّبعها للحدّ منها.

المبحث الأول: عموميات حول القروض البنكية.

تمهيد.

تعدّ الودائع المصدر الأوّل والأهمّ لأموال البنوك التجارية، أمّا القروض فهي الاستخدام الرّئيسي لتلك الأموال. حيث تقوم هذه البنوك بتقديم خدمات أبرزها جمع الودائع مقابل فائدة، ثمّ توجيهها لعمليات الاقتراض من أجل تغطية الاحتياجات المالية لعملائها وتمويل مشاريعهم، مقابل فائدة نسبية ولفترة زمنية معيّنة يتمّ الاتفاق عليها بموجب عقد القرض، ويمثّل الفرق بين الفائدتين أهمّ الإيرادات التي تحقق ربحيتها.

لذلك تعتبر القروض بأنواعها المختلفة من أهمّ العمليات البنكية التي تعتمدها البنوك التجارية والتي تتطوّر بتطوّر القطاعات الاقتصادية (الإنتاجية و الخدمية).

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية، أهمّيتها وخصائصها.

هناك عدّة مفاهيم للقروض البنكية نذكر منها:

I. تعريف القروض البنكية: يطلق عليها كذلك باسم الائتمانات البنكية.

1. معنى الائتمان باللغة الإنجليزية: «"credit" ناشئ من العبارة اللاتينية "credo" و هي تركيب لاصطلاحين:
(1) crad: تعني باللغة السّنسكريتية "ثقة"، (2) do: بمعنى "أضع" باللغة اللاتينية».[1]
ومنه معنى الائتمان: هو وضع الثقة.

2. «"نقول ائتمن فلان فلانا: أي اعتبره جديرا بالثقة".
✓ فمن الناحية القانونية: "هو تسليم مال للغير، منقول أو غير منقول على سبيل دين، وديعة، وكالة، إيجار أو رهن، وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال أي مع نية استعادته.

✓ أمّا بلغة الاقتصاد: فهو إعطاء المال من أجل الاستهلاك أو الاستثمار. وبذلك نقول أن الائتمان: هو عبارة عن انتقال قيمة نقدية جاهزة (مال، بضاعة) يتنازل عنها المقرض سواء كان فردا أو مؤسّسة أو دولة للمقترض مؤقتا مع التّعهد بالتّسديد في وقت لاحق إذن فهو يقوم على أساس الفائدة لقاء الخدمة المقدمة من المقرض".»[2].

3. ويعرف القرض وفقا للمادة 68 أمر رقم 3-11 مؤرخ في 26/08/2003 «تشكّل عملية القرض في مفهوم هذا الأمر كل عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يَعِدُ بوضع أموال تحت تصرّف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشّخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضّمان الاحتياطي، الكفالة، وتعتبر عمليّة القرض عمليّات إيجار مقرونة بحق خيار بشراء لاسيما عمليات القرض الإيجاري».[3]

4. القرض:"عقد بمقتضاه يقوم البنك بتسليف أموال للمستفيد سواء فرد أو مؤسسات بهدف تمويل نشاطها الاقتصادي مع التّعهد بدفع الفائدة المتّفق عليها، وأن يعيدها حسب الشروط (دفعات شهرية، ثلاثة أشهر) ومعنى ذلك بأن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا لآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد.
كما يعتبر القرض علاقة اقتصادية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة من الأفراد، المؤسسات أو الدول إلى الآخرين وذلك لاستخدامها مؤقتا لقاء التّعهد بالتّسديد في وقت لاحق على أساس الثّقة، الوفاء، العدل والفائدة.[4]

---

[1] د.عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمّان،ط1، 1999، ص31.
[2] . د. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص90.
[3] د.مبروك حسين، المدوّنة النقديّة و المالية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2004، ص.67.
[4] صوار يوسف،،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص.04.

5. ويعرف القرض أيضا على أنه: عبارة عن عقد بين البنك والزبون يتحقق بتسليف الأموال مقابل فائدة ويتم استرجاعه خلال مدة زمنية متفق عليها في العقد ومنه لدينا:[1]

الثقــة + الزمـن + التـعـهـد = القـروض

من خلال التعارف السابقة يمكن الاستخلاص بأن القرض هو المصدر في إنشاء المال حيث يعرف من الناحية المالية والاقتصادية على أنّه منح شخص ثروة قصد الانتفاع به، أما من النّاحية القانونية يعرف على أنّه إيجار نقدي من طرف المقترض الذي يعاني عجزا ماليا. وهو يعدّ من أهمّ مصادر التمويل الخارجية.

II. أهميّة القروض البنكيةَ:

للقروض البنكية أهمية بالغة في المؤسّسات المالية تتمثّل في مايلي:

- **☑ هي المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداتها، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماتها.**
- **☑ ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التّجارية يشير إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات التي تمكّن هذه البنوك من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، دفع تكاليف التسيير والتكاليف الأخرى، وما فاض يعتبر كأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.**
- **☑ تعتبر القروض من العوامل المهمّة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.**
- **☑ تلعب دورا هامّا في تمويل المؤسسات الصناعية والزّراعية والتّجارية والخدمية، حيث توفّر لهم السيولة اللاّزمة لسيرورة نشاطهم.**
- **☑ تساعد القروض الوسطاء، تجّار الجملة والتّجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل.[2]**

وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ويعني ذلك أن منح القروض يمكّن البنوك من الإسهام في النشاطات الاقتصادية وتقدّمها ورخاء المجتمع الذي تخدمه؛ فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التّوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

---

[1] .د. فريد الصلح، موريس نصر،المصرف و الأعمال المصرفية، مؤسّسة شباب الجامعية الاسكندريّة، 2000، ص.20.

[2] .د.عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشّاملة عملياتها و إداراتها، الدّار الجامعية، الإسكندرية، ص.ص 104.105.

III. خصائص القروض البنكية:

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ عملية الاقتراض يجب أن تتوفر فيها ثلاث عناصر أساسية:

1. الثّقة: تعتبر الثّقة عاملا أساسيا في قرار ائتمان بالنّسبة للبنك، لأنّها لا تدخل العامل الإنساني في العلاقات القائمة بين الزّبون والبنك.

الثّقة بالنّسبة للبنك تعبّر عن قدرة وإمكانية المقترض لتسديد ديونه.

- **فبالنّسبة للبنك اتّجاه عميله نجد:**

☑ **الثّقة في ملائمة العميل.**
☑ **الثّقة في قدرته على احترام الالتزامات المتّخذة.**
☑ **الثّقة في خبرته المهنيّة.**

- **أمّا بالنسبة للزّبون اتّجاه البنك:**

☑ **الثّقة في قدرته على عدم إفشاء أسراره ومعلومات شخصيّة تخصّ نشاطه.**
☑ **الثّقة في جدّية آرائه ونصائحه.**
☑ **الثّقة في قدرته على التحليل.**

2. المدّة: هي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتّخلّص منها، ويتمّ تحديدها باتفاق بين الطّرفين وهذا الفارق الزّمني هو العنصر الجوهري في الائتمان والذي يفرّق بين المعاملات الائتمانية والمعاملات الفورية، كما يتمّ على أساسه تحديد معدّل الفائدة.

3. سعر الفائدة: وهو إجراء كراء النّقود، حيث يلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل تنازله المؤقت على السيولة، وتدخل اعتبارات عديدة في تحديد معدّل الفائدة، فمنها ما يرتبط بوضعية السّوق النقدية بصفة عامّة ومنها ما يرتبط بالقرض ذاته، وهو على كلّ حال مؤشّر هامّ تقاس على أساسه تطورات العديد من المتغيّرات الاقتصادية والنقدية.

ومن وجهة نظر البنك كمؤسسة تجارية هناك اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى معدّل الفائدة:

☑ **تكلفة الحصول على الأموال المستعملة في القرض.**
☑ **تحديد معدّل الفائدة على كلّ ما يرتبط بطبيعة القرض، مبلغه وكذلك شخصيّة المقترض.[1]**

[1] ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النّقدي، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1993، ص.145.

المطلب الثاني: تصنيفات القروض البنكية.

تصنف القروض حسب المعايير التالية: طبيعة المقترضين(الزبون)، طبيعة الغرض منها (النشاط الذي تموله)، وحسب الأجل(المدة الزمنية)؛ وسنتطرق لمختلف الأنواع حسب كلّ صنف ممّا سبق.

I. حسب الأجل (المدّة الزّمنية):

وتتمثل في مايلي:

1. القروض قصيرة الأجل: تبلغ مدتها عادة أقل من سنة، تستخدم في تمويل النشاط التجاري للمنشآت وتمنح غالبا من مدخرات ودائع العملاء، ونظرا لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض، وتنقسم القروض قصيرة الأجل إلى ما يلي:

أ. قروض الإعارة (Les prêtes): وهي عبارة عن عقد يعطي بموجبه أحد المتعاقدين للآخر مبلغ لمدة معينة، مع إلزام هذا الأخير على إرجاع المبلغ المقترض بنفس الكمية أو العينة بدون فوائد.

ب. الحساب الجاري(Les Comptes Courant): هو عبارة عن اتفاق بموجبه يتفق شخصان على الأخذ في الحسبان كل العمليات المتداخلة فيما بينها كبرهان كتابي، وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة.

2. القروض المتوسطة الأجل: هي التي تمدّ آجالها إلى 5 سنوات وتوجّه إلى تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات الصناعية من أجل التطوّر في الإنتاج كشراء آلات جديدة.

3. القروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدّتها عن 5 سنوات، وتمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان، المشروعات العقارية، استصلاح الأراضي، بناء المصانع وتجهيزها.[1]

[1] .د.عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 113.

II. حسب الغرض منها(النشاط الاقتصادي الذي تموّله):

وتنقسم إلى:

1. القروض استهلاكية: تستخدم للحصول على السلع وللاستهلاك الشخصي، أو لدفع المصاريف المفاجئة التي لا يستطيع الدّخل الحالي للمقترض أن يغطّيها، يتمّ سدادها من خلال الدّخل مستقبلا أو تصفية بعض الممتلكات.

2. القروض الإنتاجية: هي قروض موجّهة لتمويل تكوين الأصول الثابتة للمشاريع وتدعيم الطّاقات الإنتاجية لها كشراء الآلات والموادّ الخامّ اللازمة لعملية الإنتاج.

3. القروض التجارية: تمنح للمزارعين والمنتجين والتّجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية ذات الطّابع الموسمي، وعادة ما تمنح لآجال قصيرة.

4. القروض الاستثمارية: تمنح هذه القروض لمؤسّسات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، كما تمنح في شكل قروض مستحقة عند الطّلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

III. حسب الضمان:

وتتمثّل في :

1. قروض مضمونة: وهي التي يقدّم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى نوعين:

أ. قروض بضمان شخصي: يعتمد فيها البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

ب. قروض بضمان عيني: يشترط ضمان مادّي لمنح هذا النوع من القروض كإيداع بضائع، أوراق مالية، أسهم وسندات جيّدة وسهلة التّداول، كمبيالات، وثائق التّأمين، مستخلصات المقاولين وغيرها من الضمانات.

أهمّ ما ينظر إليه البنك عند منحه قروضا مضمونة هو الهامش والذي يعبّر عن الفرق بين قيمة الأصل المقدّم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه.

2. القروض غير المضمونة: يكفي فيها وعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدِّم أي ضمانات، يُمنح هذا النوع من القروض بعد التّحقق من المركز الائتماني للعميل وقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، نلاحظه في المعاملات التجارية المبنية على الثقة والسّمعة الحسنة بين المنتجين و تجّار الجملة. [1]

[1].د.عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص.ص 114.115.116.117.

IV. حسب المقترضين:

وتنقسم إلى مايلي:

1. **قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى.**
2. **قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العامّ.**
3. **قروض للمستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.**
4. **قروض للعملاء وقروض للآخرين.**[1]

[1].د.عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص118.

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض.

هناك عدّة عناصر تأخذ بعين الاعتبار عند دراسة وفحص طلبات القروض من أجل اتّخاذ القرار سواء بالموافقة أو الرّفض، ويمكن اعتبارها كمبادئ أساسية للإقراض ونذكر أهمّها فيما يلي:

1. **سلامة القروض**: لا يمنح القرض إلاّ عندما يتأكّد المصرفي ويثق من سلامته ومقدرة العميل على السّداد طبقا للشروط المتّفق عليها في عقد القرض، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كلّ قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلّل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمّل البنك بعض الخسائر.

2. **سيولة القروض**: تعني سرعة دوران القروض، وتترتّب على قصر آجال استحقاقها و تنشأ من ثلاث حالات:

- القروض القصيرة الأجل ذات السّيولة الذّاتية.
- القروض مقابل أوراق تجاريّة
- القروض المضمونة بأوراق مالية.

3. **التّنويع**: يقوم البنك بتنويع قروضه حيث يوزّعها على أكبر عدد ممكن من العملاء وعلى مختلف الصّناعات والأنشطة التّجارية المتباينة. ويقصد بالتّنويع أيضا توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن، إذ نجد أن البنوك ذات الفروع المتعدّدة يسهل عليها الأمر،

يتميّز هذا التّنويع الشامل بالتّقليل من المخاطر واحتمال الخسارة وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار الساعة.[1]

[1].د.عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص.ص: 106.107.

4. طبيعة الودائع: تتعدّد أنواع الودائع، والبنك مسؤول عن بعث الثّقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هذه اتّجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وبالتّالي تؤثّر على حكم البنك في تخيير أنواع القروض. ومن ناحية أخرى يراعي البنك على الدّوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحدّ الذّي يضمنه لنفسه على ضوء الدّراسة لطبيعة ودائعه.

5. القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: كثيرا ما توضع قيود قانونية تحدّ من نشاط البنوك في منح القروض، وقد يعطي البنك المركزي سلطة تحديد بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسّلع الاستهلاكية.
كلّ هذه الحدود الموضوعة تحدّ من نشاط البنوك في الإقراض.

6. سياسة مجلس الإدارة: يحدّد مجلس إدارة البنك التّجاري السّياسة العامّة للإقراض و يوضّح أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجالها والضّمان الممكن قبوله والقيمة التّسليفية للضّمان وسلطة المديرين في منح القروض ويراقب المجلس هذه السّياسة الموضوعة، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين.

7. الدّورات التّجارية: تشير الدّورة التّجارية إلى انتقال النّشاط الاقتصادي من فترة انتعاش إلى فترة كساد، أو العكس، وبالتّالي تغيّر البنوك سياستها الائتمانية خلال الدّورة التّجارية بما يتماشى مع الحالة الاقتصادية.

8. مصادر الوفاء بالقروض: يهتمّ المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكّن المقترض من الوفاء بالدّين في ميعاد الاستحقاق. ولا يعني هذا أنّ القرض مضمون، فإنّ الضّمان لا يستعمل للوفاء إلاّ في حالة عدم القدرة على السّداد.[1]

وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض في: تحويل الأصول إلى نقد، بيع منتجات تمّ إنتاجها أو تحصيل أوراق قبض وديون عند الغير، الدّخل وزيادة رأس المال ويتم بالادّخار أو من إصدار أسهم جديـدة وبيعها للمساهمين، الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشروعات النّاجحة المحقّقة للأرباح إلى الاقتراض على الدّوام لاستكمال دورة الإنتاج وتوليد الدّخل ويعرف هذا النّوع بقرض مشاركة البنك.

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص.ص 112،111،110،109،108.

المطلب الرابع: خطوات منح القروض البنكية.

هناك عدّة خطوات يتبعها البنك لمنح القرض سنلخصها في مايلي :

1. **البحث عن القرض واستقطاب العملاء**: حيث تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء لتسويق القروض.

2. **تقديم طلبات الإقراض**: تقدّم على نماذج معدّة لذلك وصالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3. **الفرز والتّصوّر المبدئي**: وتبدأ هذه العملية فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للمقبولة منها والمستوفاة للبيانات اللاّزمة، بعد ذلك تبدأ عملية التّحليل الائتماني، وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدّولة المتبعة.

4. **التّقييم(السابق)**: يتم وضع نتائج التّحليل والاستعلام وعمل تقدير للمنافع والتكاليف وفق معايير التقييم المعترف بها في إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.

5. **التّفاوض**: يعتمد على البدائل المختلفة الممكن التّفاوض عليها والقائم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" بمعنى مراعاة ظروف واحتياجات كلا الطرفين (العميل والبنك).

6. **اتّخاذ القرار والتّعاقد**: بعد التّفاوض تبدأ إجراءات التّعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون العقد جاهزا للتّوقيع عند المستشار القانوني.

7. **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة**: وتكون عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتمّ تنفيذ الالتزام التمويلي، مع وضع البنك لنظام المتابعة الدّورية للقرض لضمان التزام العميل بالشّروط الموضوعية .

8. **استرداد الأموال**: عند استحقاق الأصل والأقساط، يتمّ تحصيل القرض.

9. **التّقييم اللاّحق**: التّقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحقّقت ومعرفة نقاط الضّعف لتفاديها مستقبلا.

10. **بنك المعلومات**: من الضّروري وضع كل المعلومات السّالفة الذّكر في بنك المعلومات أي إدخالها في الحاسب الآلي للعودة إليها من أجل رسم السّياسات ووضع الأهداف مستقبلا. [1]

و يمكن تلخيص خطوات منح القرض و تحصيله في المخطّط التالي:

---

[1] د.منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التّجاريّة، كلية التجارة، جامعة طانطا، 1996 ص212.

المخطط رقم(01): إجراءات منح القرض وتحصيله.

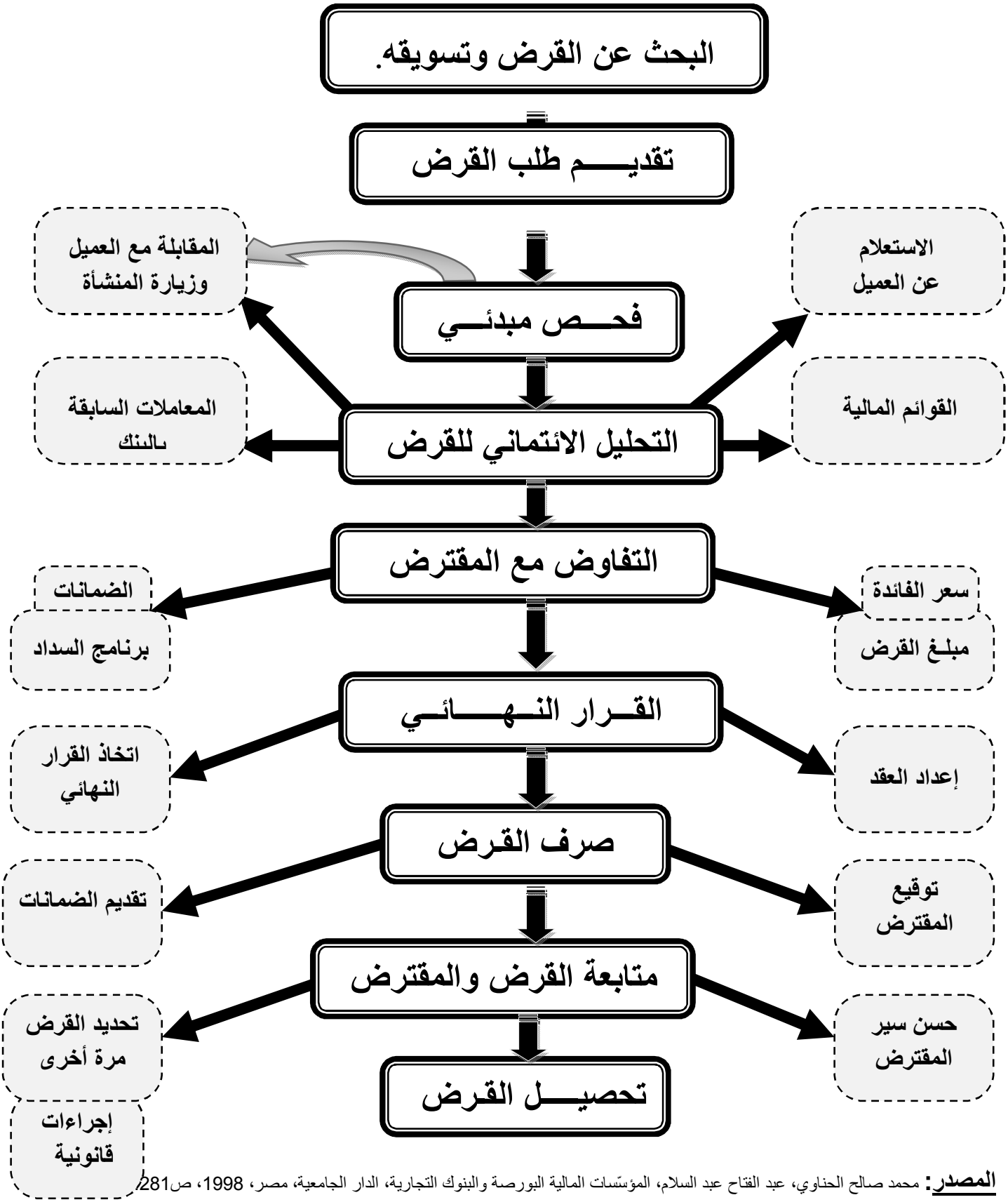

المصدر: محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسّسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص281.

المبحث الثاني: مخاطر القروض وطرق تسييرها.

تمهيد.

وكما ذكرنا سابقا فالبنوك التّجارية تركّز نشاطها على قبول الودائع وإعادة استثمارها، وذلك بمنح قروض لعملائها مقابل سعر فائدة ولأجل مسمّى، وبالرّغم من أنّها تشترط ضمانات لمنح القرض كأداة تأمين لاسترجاع حقوقها أو بالأحرى المحافظة على أموال المودعين الذّين وضعوا ثقتهم بها، إلاّ أنّ عمليات الائتمان التي تقوم بها هذه البنوك لا تخلو من المخاطر التي تهدّد كيانها واستمراريتها.

وفيما يأتي سنعرض أهمّ هذه المخاطر الّتي تعيق نشاط البنوك والطرق المتّبعة لتسييرها والحدّ منها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية.

إنّ الحديث عن القروض البنكية يأخذنا مباشرة إلى التّفكير في مدى خطورتها سواء على المقرض أو المقترض وبهذا الصّدد يمكن تعريف خطر القرض كما يلي:

❖ **تعريف كلمة خطر**:« Risque » هي كلمة مشتقّة من كلمة «Re-scass» اللاتينية والتي تصف مفهوم الانفصال بالنّسبة لحالة منتظرة.[1]

❖ **ويعرّف الخطر على أنّه**:« حادث احتمالي غير مؤكّد الوقوع، وعند وقوعه ينتج عنه نتائج غير مرغوبة للفرد أو للمجتمع أو للاقتصاد بشكل عام.

كما أنّه حالة من عدم التأكّد أو الشّك، والخوف من وقوع حادث معيّن أو ظاهرة معيّنه ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان اليومية وما يقوم به من مختلف الأنشطة ويترتب عنها أضرار جسديّة أو ماديّة أو معنويّة أو اقتصاديّة.

ويرجع الشّك وعدم التّأكد إلى مصدرين أساسيين هما:

1. عدم القدرة على التّنبؤ بالمستقبل.
2. عدم توفر المعلومات اللاّزمة للتّنبؤ».[2]

❖ **أمّا خطر القرض فهو**: «خطر يرتبط بعدم المعرفة المستقبلية وتحديدا بمجموع الخسائر التي قد تنجم في حالة عدم القدرة على التّسديد». [3]

❖ **ويعرّف خطر القرض كمايلي**: عندما ترتبط المخاطرة بالقرض ينتج خطر القرض وهو مرتبط بالنّشاط البنكي الذي يتعلق بمنح القروض ويعدّ من أهمّ المخاطر التي يتعرّض لها البنك، وهي عموما إمّا مخاطر ماليّة تمسّ اختلال التّوازن المالي، وإما مخاطر اقتصادية نتيجة ظهور تشريعات جديدة قد تؤدي إلى حدوث انقطاع كليّ أو جزئي للسّوق الّذي يتعامل فيه البنك، كما أنّ خطر القرض قد يحدث في العجز الكلّي أو الجزئي عن التّسديد من قِبل العميل في الوقت المتّفق عليه.

ويعرف أيضا أنّه عدم إمكانية التّقدير المطلق لتلقّي الأرباح الموجودة والمتوقعة من توظيف الأموال، إضافة إلى أنّه الفرق بين ما تكون عليه القيمة الفعلية للمتغيّر عندما تتحقّق الأهداف المستقبلية والقيمة المحتملة المستمرّة كما حسبت من قبل.

و من خلال هذه التعاريف يتبين أنّ القرض هو مخاطرة ذات معنيين:

- ✓ معنى يتضمّن عجز المقترض عن التّسديد.
- ✓ معنى إحصائي يتمثّل في احتمال الخسارة وهو متضمّن للمعنى الأول، ومنه لا يمكن فصل المخاطرة عن القرض.[4]

---

[1].محمّد الهاشمي، مقدّمة في مبادئ التأمين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص14.

[2].أ.حسين عباس حسين الشمري، مفهوم الخطر، موقع كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل، 2011/10/29، http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=22203

[3].Nicolas Venard, Economie bancaire, Bréal, 2011, P 79.

[4].د.طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات –بنوك)، كلية التّجارة، عين شمس، 2003،ص.51.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية.

تتعدّد مخاطر القروض بتعدّد أنواع القروض الممنوحة، ويمكن أن نميّز نوعيين أساسيين: مخاطر خاصّة ومخاطر عامّة. إضافة إلى أنواع أخرى.

I. المخاطر الخاصّة: ترتبط بنشاط العميل، فقد يتعرّض هذا الأخير لظروف قد تؤثّر على قدرته على السّداد وهي تتمثّل فيما يلي:

أ. **خطر التّجميد:** يعتبر البنك مدينا بالنّسبة للمودع، إذ أنّه يقرض أموال المودعين وبالتّالي فإنّ كل تأخير في السّداد أو اختلاف زمني بين عمليّة القرض وعملية التحصيل، أي التأخير في الدّفع يؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال، وهو ما يؤثّر بطريقة مباشرة على توازن الخزينة ويجعل البنك في وضع حرج، ويبدأ هذا منذ منح القرض إلى تسديده.

ب. **خطر عدم التّسديد:** أي أنّ البنك لا يستطيع استرجاع الأموال المقترضة لأنّ العميل عاجز عن دفع ما عليه فهو يعتبر أكثر المخاطر ضررا ويسمى أيضا خطرا جسيما، حيث أنّ البنك وفي معظم الحالات يقرض أموالا ليست ملكًا له، أي أنّ هذا الأخير يكون مدينا اتّجاه المودعين. وينبثق هذا الخطر من عدم ملائمة المدين.

ويتدرج تحت هذه الأخطار مايلي:

1. **مخاطر مالية:** وتخصّ مدى قدرة المدين على سداد الدّين، ويتّم ذلك عن طريق دراسة الوضعية المالية للمقترض، أي دراسة الوثائق المالية والمحاسبية.

2. **مخاطر الائتمان:** تتعلّق بطبيعة الائتمان من حيث المدّة، القيمة...الخ.

3. **الخطر التّقني:** ويتحدّد هذا الأخير عند تحليل وتقسيم وسائل الإنتاج المستعملة من طرف المؤسّسة المقترضة والطرق المتّبعة في عملية تصنيع وتسويق المنتجات.

4. **المخاطر البشرية:** تتعلّق بكفاءة وقدرة المقترض.

5. **الخطر القانوني:** يرتبط هذا الخطر أساسا بعدم معرفة الوضعية القانونية للمقترض وكذا نوع النّشاط الذي يمارسه، ومن أهمّ المعلومات الواجبة على المصرفي مراعاتها:
   - ☑ النّظام القانوني الذي يحكم المؤسسة(شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات أسهم).
   - ☑ السّجل التجاري، وثائق الملكية أو الإيجار.
   - ☑ علاقة المسيّرين مع المساهمين.[1]

[1] . صوار يوسف، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص.ص.52.53.

II. المخاطر العامّة: إضافة إلى المخاطر الخاصّة تتعرّض القروض إلى نوع آخر من المخاطر تدعى بالمخاطر العامّة ويقصد بها المخاطر التي تتعرّض لها كافّة القروض بصرف النّظر عن طبيعة ونوع المؤسّسة المقترضة ومنها:

1. مخاطر سعر الفائدة: وهو احتمال تقلّبها مستقبلا فإذا ما تمّ التّعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معيّن على القرض ثمّ ارتفعت الفائدة في السوق بصفة دائمة فترتفع معها أسعار الفائدة على القروض هذا يعني أنّ أموال البنك التي أصبحت موجودة في الاستثمارات يتولّد عنها عائد يقلّ عن العائد في السوق.

2. مخاطر التّضخّم: أو ما يسمّى بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية فإذا ما تعرّضت الدّولة إلى موجة من التّضخّم بعد أن تمّ الاتّفاق بين البنك والعميل على حصول هذا الأخير على قرض فسوف يترتّب على ذلك انخفاض في القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد الأمر الذي يلحق أضرار بالبنك.

3. مخاطر الدّورات التجارية: ويقصد بها موجات الكساد الوطني التي تصيب الاقتصاد الوطني وتترك آثار سلبية على نتائج نشاط المؤسسة (عجز عن تسويق السلع).

4. مخاطر السّوق: ويقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامّة المحلية أو العالمية مثل: احتمال حدوث تغيّرات جوهرية في النّظام الاقتصادي أو السّياسي للدّولة ذاتها أو دولة أخرى ترتبط معها بعلاقة متينة.

5. خطر السّيولة: يتحدّد عادة بعدم قدرة البنك على خصم محفظة الأوراق الماليّة على مستوى السّوق النّقدية أو المصارف المتخصّصة بذلك، بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصّة إعادة الخصم، حيث أنّ إعادة التّمويل لا تساهم في مردودية البنك، بل قد تغرقه في خسارة على مستويات متعدّدة وقد تهدّد سمعته بعدم توفير سيولة كافية لتلبية طلب المودعين.

6. خطر سعر الصّرف: ينجم عن منح البنوك للقروض بالعملة الصّعبة، وينتج أساسا عن التّقلبات في أسعار العملات الأجنبية مقارنة بالعملات المرجعيّة (العملة الوطنية)، فارتفاع السعر بالنّسبة للعملة الوطنية يحقّق ربحا في الصرف بينما انخفاضه يؤدّي إلى تحمّل الخسارة، وهذا ما يجعل البنك مضطرّا لاستخدام التّقنيات المتاحة له لتغطية مخاطر الصّرف.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك تشابه كبير بين خطر سعر الصّرف وخطر سعر الفائدة، فعمليّة التبادل (بيع وشراء) بالعملة الصّعبة ولأجل محدّد تؤدّي في المرحلة الأولى إلى خطر سعر الصّرف، ووضع هذه العملات في السوق الماليّة كمرحلة ثانية يؤدّي إلى خطر سعر الفائدة.[1]

و يمكن تلخيص هذه المخاطر كما يلي في المخطّط التالي:

[1].صوار يوسف، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص.ص 54.56.57

المخطّط رقم(02): مخاطر القروض البنكية.

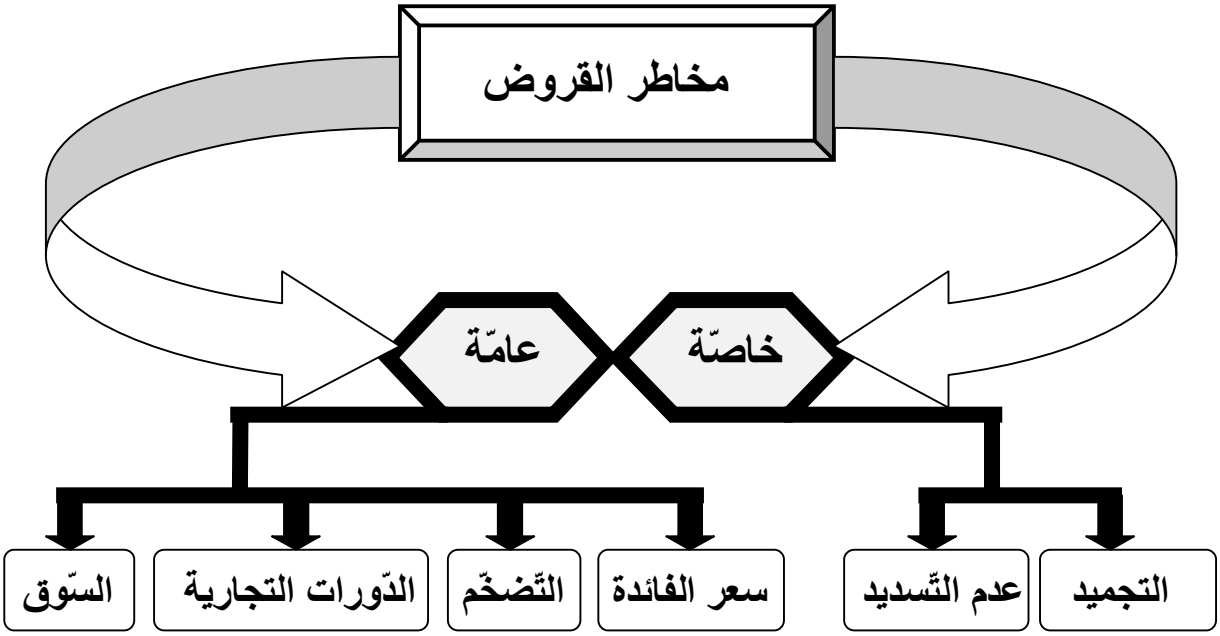

مصدر: بوسنّة كريمة،البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة بالجزائر، رسالة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011،ص55.

المطلب الثالث: تسيير خطر القرض.

تعمل البنوك التّجارية على وضع سياسات محكمة وخطط مدروسة لتسيير عمليات الإقراض للحدّ من خطر القروض والتحكّم فيها من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة.

I. الحدّ من أخطار القروض البنكية:[1] تسعى البنوك إلى التّقليل من آثار هذه الأخطار من خلال عدّة إجراءات ووسائل والتي منها:

- ☑ التنويع في محفظة القروض البنكية.
- ☑ إعداد تقارير ودراسات معمّقة عن العملاء وأوضاعهم.
- ☑ المراقبة الدّقيقة للملاءة المالية والقدرة على الوفاء.
- ☑ أخذ الضمانات.

1. التّنويع في محفظة القروض البنكية: وهذا يتمّ من خلال: [2]

تفادي التّركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معيّنة من المؤسسات أو نوع واحد من الأنشطة، كما يشمل التّنويع حتى التوسّع جغرافيا بتنوّع المناطق التي تمنح فيها القروض ويكون أسهل بالنسبة للبنوك الكبرى التي لها فروع.
هذا التنويع ينتج عنه توزيع الأخطار على أكبر عدد ممكن من الاحتمالات وبالتالي التقليل من الصدمة التي قد يتعرّض لها البنك عند انهيار أو إفلاس نوع معيّن من العملاء أو الخدمات أو المناطق. فمثلا إذا ضربت الأزمة قطاع اقتصادي معين فانّ البنوك التي تركّز خدماتها فقط على مستوى هذا القطاع ستنهار كليّا أمّا عند تنويع الخدمات فإنّ العجز في قطاع معيّن سيعوّضه ربح في قطاع آخر. وكذلك الأمر فيما يخصّ توزيع الأخطار على مستوى عدّة أقاليم جغرافية فنجد البنوك الكبرى أقلّ تضرّرا عند حدوث أزمات مقارنة بالبنوك الجهوية، وهذه الأخيرة أقلّ تضرّرا من البنوك المحلية.

2. إعداد دراسات معمّقة للعميل: إنّ تقليل حجم المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها البنك من جرّاء العجز الكلّي أو الجزئي عن تسديد قيمة القرض يكمن في المعرفة العميقة للعملاء التي تساعد المسؤولين في البنك من اختيار العميل الذي يمثّل أقلّ خطر، وذلك بإعداد دراسات معمّقة عنه سواء كان شخص أو مؤسسة.

3. المراقبة الدّقيقة للملاءة المالية والقدرة على الوفاء: تتمّ دراسة الملاءة المالية للعملاء(القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية) بتحليل النّسب المالية التي من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالدّين وتختلف النّسب المستخدمة في التّحليل حسب نوع القرض الممنوح سواء كان قرض استغلال أو قرض لتمويل استثمار أو غيره.

---

(1).بوسنّة كريمة،البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2011،ص97.

(2).Taher hadj Sadok, «Les risques de l'entreprise et de la banque»,Edition Dahlab, Alger, 2007(2),P82.

4. أخذ الضّمانات: يقوم البنك بأخذ الضّمانات من العميل كوسيلة من وسائل تقليل المخاطر، لكنّه لا يزيلها نهائيا.

والضمان عبارة عن قيم منقولة أو غير منقولة يضعها المقترض تحت تصرّف البنك على سبيل الرّهن وليس على سبيل تحويل الملكية، ويمكن التمييز بين نوعين من الضمانات:

1. ضمانات شخصية: (Sureté personnelle) هو تعهّد شخص ثالث(3) سواء كان طبيعي أو معنوي بأن يحلّ محلّ المقترض ويدفع كلّ ما يتوجّب عليه في حال عجز عن الدّفع، وهو ما يعرف بمبدأ الكفالة.

2. ضمانات الحقيقية: (Sureté réelle)وهي عكس سابقتها، تتعلّق وترتكز على موضوع الشّيء المقدّم للضّمان حيث يتعهّد العميل سواء كان شخصا أو مؤسسة بوضع ممتلكات منقولة وغير منقولة على سبيل الرّهن من أجل ضمان استرداد القرض في حال العجز عن تسديده.
وتنقسم الضّمانات الحقيقية إلى قسمين هما: الرّهن الحيازي، والرّهن العقاري.

وهناك مجموعة من الإجراءات الأخرى التي على البنك أن يتّبعها للحدّ من الأخطار التي قد يعرّض نفسه ويعرّض العملاء لها في نفس الوقت.
و سنتطرّق لها فيما يلي:

II. تطبيق قواعد الحذر في التّسيير البنكي:

هي مجموعة من القواعد تتّبعها البنوك في عمليّة التّسيير من أجل أفضل تغطية للأخطار، والتّوزيع العقلاني للقروض حسب درجة الخطورة، وقواعد الحذر البنكي تمثّل الحدود التي لا يمكن للبنك تجاوزها ويعبر عنها في شكل نسب ماليّة أهمّها:[1]

1. رأس المال القانوني: (Capitale réglementaire)
رأس مال البنك يمثّل الحماية من الأخطار المحتملة. ورأس المال الأدنى أو رأس المال القانوني أو ما يعرف بالاحتياطي القانوني، هو المستوى الأدنى من الأموال الّتي يجب على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الأخطار، وهي تمثّل معيار الملاءة المالية للبنك، ويعبَّر عن رأس المال القانوني بنسب تسمى نسبة كوك(Le ratio Cooke)، هذه النّسبة الّتي أوجدت سنة 1988 من طرف "لجنة بازل" (Bâle) وقد طرأت عليها عدّة تعديلات من حيث القيمة التي تأخذها، حيث تنصّ هذه النسبة بأنّ مجموع احتياجات البنك من رأس المال الصّافي يجب أن يساوي8% من مجموع الأخطار البنكية وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة كوك = رأس المال الصافي للبنك / المبلغ الإجمالي لقيمة الأخطار البنكية ≥ 8%

وهي تمثّل نسبة مطبّقة دوليا من أجل تقوية واستقرار الأنظمة البنكية، وقد عدّلت فيما بعد وأصبحت تعرف بنسبة ماكدونو «Le ratio Mcdonough» وفق العلاقة التّالية:

نسبة ماكدونو= رأس المال الصافي/ (خطر القرض+ خطر السوق+ الخطر العملي) ≥8%

---

(1). بوسنّة كريمة، المرجع السابق،ص.ص98.99.

(2). Taher hadj Sadok, Op.Cit. P 86.

2. مستوى الخطر الفردي (Ratio de risque Individuel) :

حيث يقاس مستوى الخطر المتعلق بكلّ زبون، وتقيس نسبة الخطر الفردي مبلغ الالتزامات الإجمالية لكلّ زبون، ومقارنتها برأس المال الصّافي للبنك وهذا من خلال العلاقة التالية:

نسبة الخطر الفردي= مجموع الالتزامات الخاصّة بكلّ زبون / رأس المال الصافي للبنك× 100≤ 25.

3. مستوى الخطر الجماعي: (ratio de risque collectif)

هي نسبة تقدّر مستوى رأس المال الصّافي للبنك مقارنة بإجمالي التزامات العملاء التّجاريّين التي تفوق 15% من رأس المال الصّافي للبنك.
ومعايير الحذر في هذا المجال تنصّ على أن نسبة الخطر الجماعي يجب أن تعادل أو تقلّ عن0.1 وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

نسبة الخطر الجماعي = مجموع التزامات الزّبائن التي تفوق 15% من رأس المال الصافي ≥0.1.
رأس المال الصافي للبنك.

III. وضع نظام معلومات بنكي فعّال:[2]

كلّ بنك مجبر على وضع نظام معلومات فعّال، إذ يسمح بتحديد وقياس ومراقبة الأخطار المحتملة، إضافة إلى وضع نظام ملائم للنّشاط البنكي من أجل تسيير المهامّ والوظائف، بحيث تكون المسؤوليات محدّدة ومخصّصة، فعلى كلّ فرد أن يعرف مهامّه وينجزها دون التدخّل في مهام الآخرين، وذلك من باب التّوضيح وتسهيل عملية اتخاذ القرار، غير أنّ المشكل الذّي يواجه أغلب البنوك أو بالأحرى معظم الأنظمة البنكية هو مشكل عدم تماثل المعلومات (Les asymétries d'information) حيث يمكن تعريف هذا الأخير بأنّه احتفاظ أو احتكار مجموعة من المتعاملين للمعلومات، والتي لا توجد تماما على مستوى السوق. وكثيرا ما تتعلّق هذه المعلومات بالأسعار البنكية بحيث لا يعكس السّعر نوعية السّلع والخدمات المقدّمة من طرف البنك. أي أنّ السّعر لا يلعب دوره الأساسيّ كمؤشّر للنّوعية، ممّا يخلق نوعا من الخطر النفسي لدى المتعاملين مع البنك في اختيار نوعية الخدمات على أساس السّعر، هذا عدى عن تناظر المعلومات داخل البنك، وقد يُطرح المشكل بالنّسبة للعملاء كذلك في حالة عدم توفّر المعلومات الكافية عنهم، والتي لا تمكّن البنك من تصنيفهم إلى عملاء جيّدين يتميّزون بمعدّل خطر أقلّ مقارنة بعملاء آخرون يتميّزون بمعدّل خطر مرتفع، الأمر الّذي دفع بالبنك أن يفرض عليهم نفس معدّل الفائدة. غير أنّ هذا الإجراء ليس في صالحه، إذ قد يتسبّب في فقدان عملاء مصنّفين في خانة العملاء الجيّدين بسبب ارتفاع الأسعار والاحتفاظ بالعملاء الخطرين.

وبالتالي يمكن القول أنّ تماثل نظام المعلومات داخل البنك أمر ضروري لتقليل الأخطار. وهو هدف تسعى لتحقيقه جميع الأنظمة البنكية لضمان التسيير الفعّال داخل البنك، وتقليل معدّلات الأخطار التي قد يتعرّض لها العملاء والبنك على حدّ سواء.

(1).Taher hadj Sadok, Op.cit. P 85.

(2).بوسنّة كريمة، المرجع السابق،ص.102.

خلاصة:

ومن خلال ما تعرضنا له يتبيّن لنا أنّ القروض البنكية لها أهمّية كبيرة في النموّ الاقتصادي والاجتماعي، حيث تستخدم لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية والصّناعية، ممّا يؤدّي إلى خلق فرص العمل وزيادة الدّخل، وبالتّالي تحسين الظروف المعيشيّة، إلاّ أنّها تعرّض المتعاملين بها إلى مخاطر جسيمة تؤدّي إلى خسائر كبيرة قد تؤول إلى الإفلاس في حال عدم القدرة على تسديد القرض في تاريخ استحقاقه.
وهنا توجّب على البنك اتّخاذ التّدابير اللاّزمة والبحث عن السّبل الكفيلة للاحتياط والحدّ من هذه المخاطر باستخدام عدّة إجراءات منها التّنويع في المحفظة البنكية، أخذ الضّمانات، تطبيق قواعد الحذر في التّسيير البنكي وتطبيق نظام معلوماتي جيّد وفعّال.

الفصل الثاني :

دراسة حالة حول قروض الاستغلال. في البنك الوطني الجزائري «BNA» "وكالة مغنية"

مدخل

تعتبر المشاريع الاستثمارية من أهمّ النّشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التّنمية الاقتصادية للدّول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النّشاط الاقتصادي.

وتعدّ البنوك التّجاريّة إحدى أهم المصادر المتاحة لتمويل هذه المشاريع الاستثماريّة بمختلف مجالاتها، إلاّ أنّ تمويلها من أصعب العمليات لأنّ المشروع الاستثماري يتوقف على فعاليته في التّنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقلّ التّكاليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله.

ولم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك إلا في سنة 1966 حيث تمّ إنشاء البنك الوطني الجزائري، وقد حقّق تطوّرا ملحوظا وتوسعّا كبيرا في نشاطاته، إذ توصّل إلى المشاركة الفعّالة في التّنمية الاقتصادية عن طريق وكالاته وفروعه الموزّعة في الوطن، وذلك بفضل تنوّعه في تقديم القروض المختلفة، والتي على رأسها قروض الاستغلال لما لها من أهميّة بالغة في التّسيير الفعّال لنشاط المؤسسات وتحقيق أهدافها وبالتّالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفيما يأتي سنتطرّق للتعريف بالبنك الوطني الجزائري، وأهمّ وظائفه والأهداف التي يسعى إليها، ثمّ نستعرض هيكله التنظيمي، وسنقوم بدراسة أهمّ القروض التي يقدّمها والتي تتمثّل في قروض الاستغلال، لما لها من أهمّية بالغة في استمرار النّشاط الدّوري في المؤسسات ومواجهة العقبات والمشاكل المالية المؤقتة.

المبحث الأوّل: ماهية البنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.

تمهيد

إنّ البنك الوطني الجزائري أول مؤسّسة مصرفية تأسّست بعد الاستقلال، وقد أنشأ أساسا لتلبية متطلّبات القطاع الاشتراكي، وعلى وجه الخصوص القطاع المسيّر ذاتيا، وهو مؤسسة وطنية تحكمه القوانين الملحقة للقانون التّجاري، والتّشريعات الخاصّة بشركات المساهمة المحدودة، له عدّة وكالات وفروع في كلّ أقطار الجزائر، أمّا مقره الرّئيسي موجود في الجزائر العاصمة.

المطلب الأوّل: تعريف البنك الوطني الجزائري«BNA» ووكالة مغنية.

يمكن تعريف البنك الوطني الجزائري«BNA» كمايلي:[1]

البنك الوطني الجزائري:(Banque Nationale d'Algérie) «BNA»:

هو أوّل بنك تجاري تمّ إنشاءه بناءً على الأمر رقم 66-178 في 13 يونيو (جوان) 1966 كمؤسّسة وطنية، مسيّرة عن طريق التّشريع التّجاري، يضمّ هذا البنك مجموعة من المديريّات الإقليمية والوكالات المنتشرة عبر كامل القطر الجزائري، إذ يبلغ عددها 17 مديرية جهوية و205 وكالة، عدد عمّاله إجمالا يزيد عن 6000 عامل، يوفّر الخدمات الماليّة للفئات المهنية والشركات. ويتعامل بكل العمليّات البنكية ،العملات والائتمان في ظل القانون وتنظيم البنوك.

في يونيو 2009، تمّ زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14.600 مليار دينار إلى 41.600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم جديد بقيمة واحد (1) مليار دينار لكلّ سهم، والتي اكتتبت وعقدت من طرف الخزينة العمومية.

➢ تعريف وكالة مغنية:

تعتبر الوكالة الخليّة المتعدّدة والأساسية في البنوك حيث تتكوّن من عدّة هياكل لاستقبال الزّبائن ومعالجة احتياجاتهم مهما كانت طبيعة وقطاع النّشاط. ومن خلال دراستنا الميدانية لإجراءات طلب ومنح القروض الاستغلال وتسييره استقبلتنا وكالة مغنية رقم "514" التّابعة إلى المديرية الإقليمية رقم "181" لولاية تلمسان. والتي هي ضمن مجموعة الوكالات التي يزخر بها البنك الوطني الجزائري، وككلّ وكالة تجاريّة تعمل على كسب ثقة الزّبون وتوسيع نطاق عملها مع أخذ الحيطة والحذر.

(1). La Banque Nationale d'Algérie, présentation de La BNA, http://www.bna.dz/presentation.html.

المطلب الثّاني: مهامّ البنك الوطني الجزائري وأهدافه.

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدّة مهامّ وهو كأيّ مؤسسة مالية له عدّة أهداف سنذكر أهمّها فيما يلي:

1. مهامّ البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهامّ عديدة ومختلفة، وهو كأيّ بنك تجاري يستلم الودائع من المودعين ويقوم بالخدمات المهنية وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات، وعموما يمكن تلخيص أهمّ مهامّه فيما يلي:

- ☑ **القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الإعتمادات والتحويلات...الخ.**
- ☑ **إقراض المنشات الصّناعية العامّة منها والخاصّة.**
- ☑ **تمويل المؤسّسات الجديدة التي تنشأ في إطار التّسهيلات والتّشجيعات الممنوحة من طرف الدّولة للاستثمار الخاصّ والوطني مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.**
- ☑ **منح القروض الطويلة والمتوسّطة والقصيرة الأجل، وكذا القيام بعمليات الصندوق.**
- ☑ **تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشّراء والبيع والاكتتاب في السّندات العامة والأسهم.**
- ☑ **تسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.**
- ☑ **معالجة كل عمليّات التّبادل على الحساب أو لأجل، وكل أنواع القروض، الرّهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.**
- ☑ **خصم الأوراق التّجارية والمالية.**
- ☑ **يلعب دور الوساطة في العمليّات الماليّة بالبورصة.**
- ☑ **تمويل التّجارة الخارجيّة، كما يضمن للمتعاملين المعلومات اللاّزمة عن وضعيتها.**
- ☑ **تنفيذ برامج الدّولة المتعلّقة بالائتمان القصير والمتوسّط الأجل وفقا للأسس المصرفية التّقليدية.**
- ☑ **متابعة وتصفية كل المشاكل الماليّة.** [1]

[1].بوجريبة كنزة، تسيير مخاطر القروض التشغيلية دراسة حالة تسيير قرض مقدم من طرفBNA، تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2010-2011، ص.ص 1.2.

2. أهداف البنك الوطني الجزائري:

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق عدّة أهداف منها:

- ☑ **تطبيق مخطّط في القروض طبقا للمبادئ العامّة فيما يتعلق بالمقيمين والضّمانات.**
- ☑ **تحسين التّسيير وجعله أكثر فعاليّة من أجل ضمان التّحويلات اللاّزمة للتطوّر التّجاري.**
- ☑ **التّوسع وإنشاء فروع عبر جميع أنحاء الوطن، وكذا العمل على التّسيير المحكم للموارد البشريّة.**
- ☑ **احترام البنك للقواعد المنصوص عليها في قانون النّقد والقرض.**
- ☑ **تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال كشبكة الاتصال [*]"SWIFT" الّتي لها اتصال 24 ساعة مع البنك الوطني الذي يعتبر المنسّق للبنوك التجارية.[1]**

---

[*]. Society for Worldwide Interbank Financial Telecom = النظام المركزي العالمي يقع مقرّه في بلجيكا بروكسل لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونياً

[1]. بوجريبة كنزة، نفس المرجع ص2.

المطلب الثالث: الهيكل التّنظيمي للبنك الوطني الجزائري ووكالة مغنية.

يتكوّن البنك الوطني الجزائري من مديريّة عامّة، مديريات مركزية وأيضا من مديريات شبكة الاستغلال وهذه كلّها تعمل على الرّبط بين الوكالات المتواجدة على المستوى الوطني، واعتمادا على تحليلنا للهيكل التّنظيمي للبنك الوطني الجزائري نجد أنّه يتكوّن من 17 مديرية تقوم كل واحدة منها بالمهامّ الموكّلة لها، وهذا بتقسيم المهامّ وتناسقها فيما بينها وذلك لتجنّب الضّغط على المديرية العامّة التي لها مهمّة المراقبة والدّراسات القانونية.

وتنقسم المديريات إلى خمسة أقسام وهي:

1. قسم التّسيير ونظام الإعلام الآلي: والذي يتضمن كلّ من:

- ☑ مديريّة الإعلام الآلي.
- ☑ مديريّة المحاسبة.
- ☑ مديريّة التنبؤ والتنظيم.

2. قسم التّسيير والوسائل الماديّة والموارد البشريّة:

وهو يضمّ كلّ من المديريات التالية:

- ☑ مديريّة الوسائل العامّة.
- ☑ مديريّة التّكوين.
- ☑ مديريّة المستخدمين والعلاقات الاجتماعيّة.

3. قسم الاستغلال والنّشاط التّجاري: ويتضمّن:

- ☑ مديريّة تأطير الشّبكة.
- ☑ مديريّة متابعة التّعهدات وتغطية الدّيون.
- ☑ مديريّة خاصّة بالماليّة والخزينة.

4. قسم الالتزامات : ويحتوي على المديريّات التّالية :

- ☑ مديريّة الشّؤون القانونيّة والمنازعات.
- ☑ مديريّة المؤسّسات الكبرى.
- ☑ مديريّة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة.

5. <u>القسم الدولي</u>:هو القسم الذي يتكفّل بالتّعاملات الخارجيّة التي تحتوي على جزء هامّ من الدّراسات المتعلّقة بالتّجارة الخارجية خاصّة مجال العمليّات المستنديّة ويضمّ :

- ☑ **مديريّة حركيّة التّمويل مع الخارج.**
- ☑ **مديريّة العمليّات المستندية.**
- ☑ **مديريّة العلاقات الدّولية والتّجارة الخارجيّة.**

وبالتّوازي مع كل هذه الأقسام الخمسة نجد مديرية شبكات الاستغلال التي لها مهمّة المراقبة وترقية النّشاط التّجاري والقروض وأيضا لها مهمّة التّسيير والميزانيّة.

والمخطّط رقم (03) أدناه يوضّح باختصار الهيكل التّنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

أمّا بالنّسبة لوكالة مغنية فيتكوّن هيكلها عموما على:

- ☑ **مكتب المدير العامّ.**
- ☑ **الأمانة المديريّة.**
- ☑ **نائب المدير.**
- ☑ **مصلحة التّجارة الخارجية.**
- ☑ **عمليات الصّندوق.**
- ☑ **أمانة الاعتماد.**
- ☑ **دراسات وتحليل المخاطر.**
- ☑ **النّشاطات التّجاريّة.**

وسنوضّح من خلال المخطّط رقم (04) تسلسلها حسب الهيكل التنظيمي لوكالة مغنية.

المخطّط رقم (03): الهيكل التنظيمي لإدارة البنك الوطني الجزائري

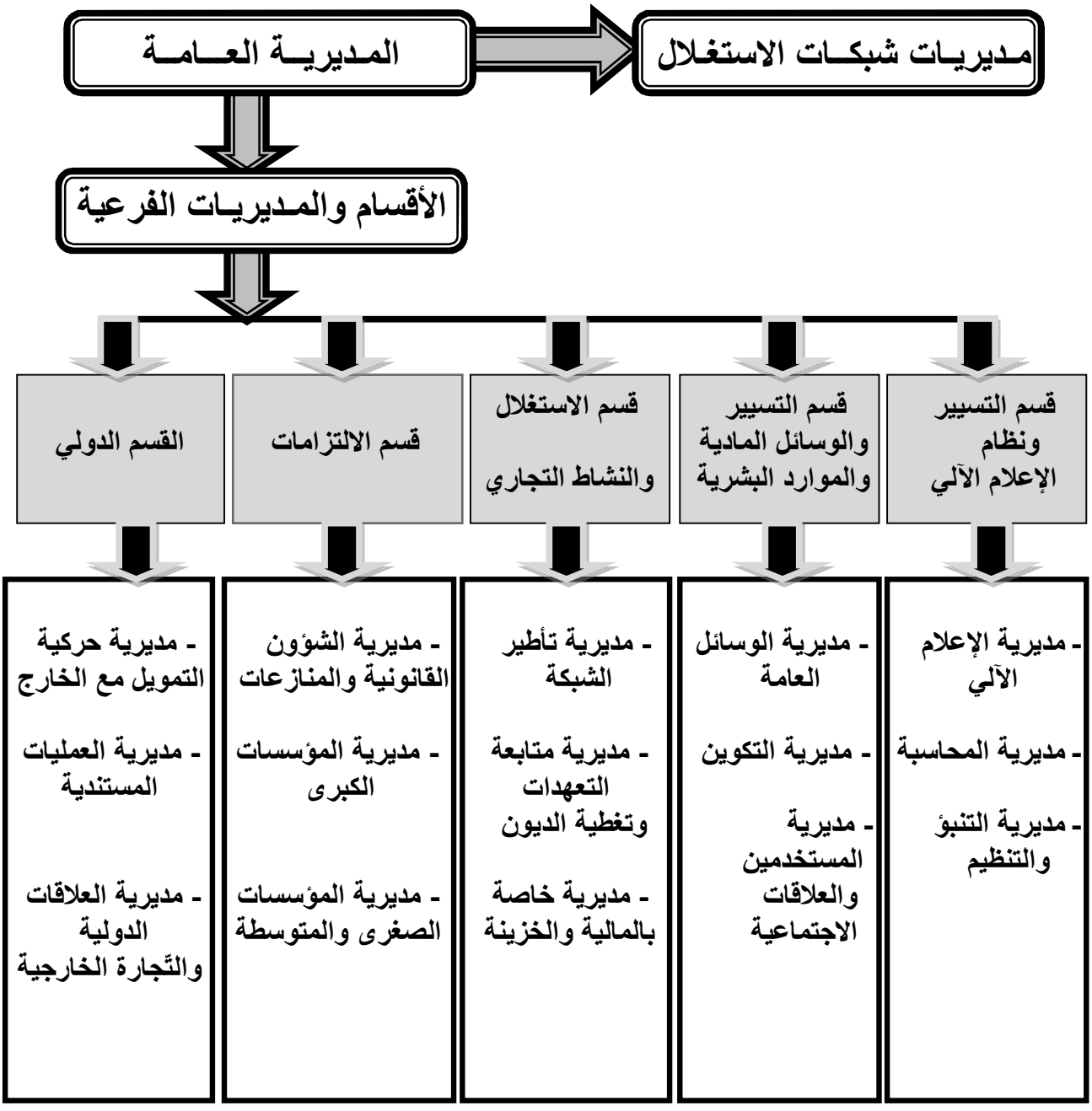

المصدر: بوجريبة كنزة، تسيير مخاطر القروض التشغيلية دراسة حالة تسيير قرض مقدم من طرفBNA، تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2010-2011، ص6.

المخطّط رقم(04): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

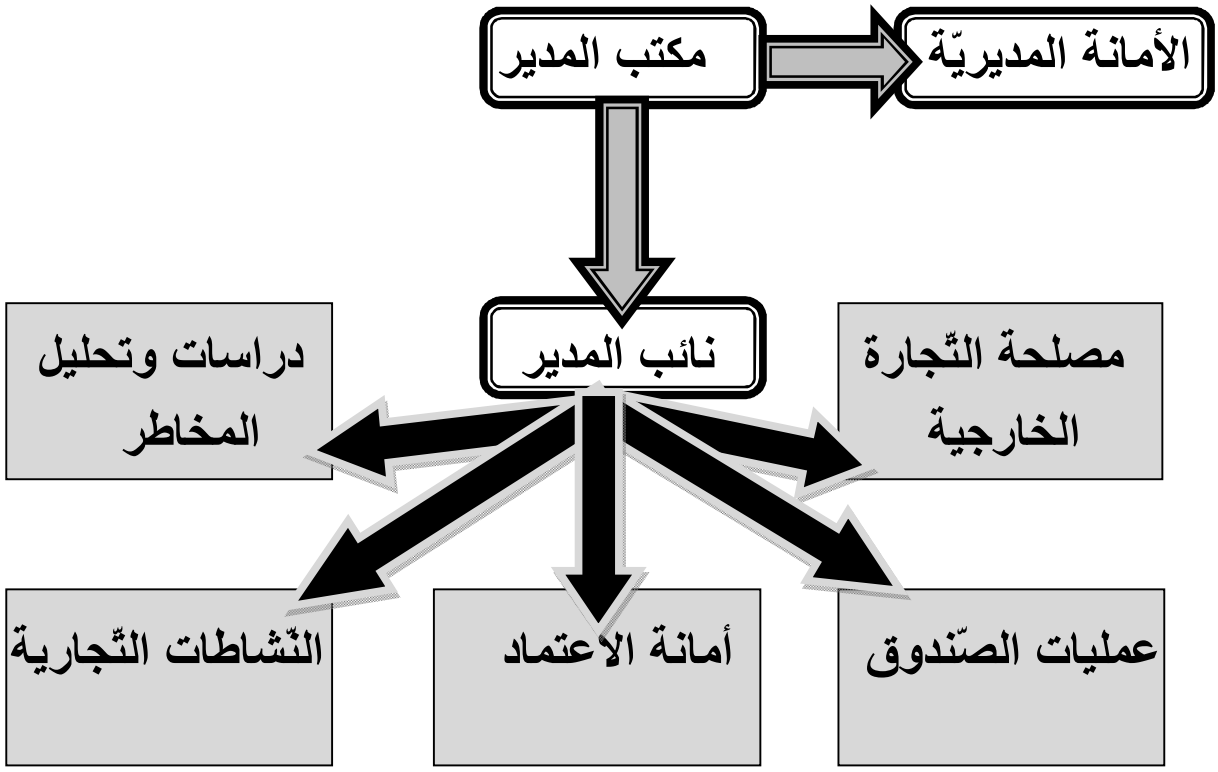

المصدر: وثائق مقدّمة من طرف من البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

المبحث الثاني: إجراءات طلب ومنح قروض الاستغلال.

تمهيد:

تعدّ قروض الاستغلال من أكثر أنواع القروض طلبا في السّوق، فهي تساعد في تأمين السّير الحسن لعملية الاستغلال في المؤسّسات من تجديد للمخزون وتمويل حسابات المورّدين وغيرها، حيث توجّه لتمويل العجز المالي الذي قد تقع فيه خزينة المؤسّسة خلال دورة الاستغلال بسبب عدم توفّر السّيولة، لذلك تسهر البنوك التّجارية دائما على تحقيقها لكونها تحقّق مردوديّة عاليّة في وقت قصير لا يتعدى السّنة، وبالتّالي تكون قليلة المخاطر مقارنة مع الأنواع الأخرى من القروض.

وسنحاول في هذا المبحث تعريف قرض الاستغلال وأنواعه،ودراسة كيفيّة إعداد طلب قرض الاستغلال وإجراءات منحه.

المطلب الأوّل: مفهوم قرض الاستغلال وأنواعه.

تعتبر قروض الاستغلال ذات أهمّية كبيرة، حيث تساعد على السّير الجيّد لنشاط المؤسّسات من جهة، وتحقيق مردود جيّد للبنك من جهة أخرى، و يمكن تعريفها كمايلي:

➢ تعريف قرض الاستغلال:

هي قروض قصيرة الأجل لا تزيد مدّتها عن سنة، توجّه إلى تمويل نشطات الاستغلال المستمرّة والمتكرّرة خلال عملية الإنتاج كالتّموين والتّخزين وغيرها، تلجأ إليها المؤسّسات لتجنّب العجز الذي تسجّله خزينتها خلال دورة الاستغلال.

➢ أنواع وطبيعة قروض الاستغلال:

تنقسم قروض الاستغلال إلى:

1. **قروض عن طريق الصندوق**: تسمّى أيضا قروض استغلال مباشرة، تمنح للمؤسّسات وتنقسم إلى قسمين أساسيين:

☑ قروض عن طريق الصندوق عامّة: والهدف منها مواجهة العجز النقدي، وتمويل الأصول المتداولة وتأتي في أشكال مختلفة منها:

- ☑ تسهيلات الصندوق.
- ☑ المكشوف البنكي .
- ☑ قرض الموسم.

☑ قروض عن طريق الصندوق خاصّة: على عكس الأولى التي لا تزال في معظم الحالات غير معروفة الغرض، فالقروض عن طريق الصّندوق الخاصّة لها خصوصيّة لدعم موضع معيّن من الأصول المتداولة.

وفي هذه الفئة، يمكن التّمييز بين الأشكال التالية:

- ☑ خصم الأوراق التجاريّة.
- ☑ تسبيق على البضائع.
- ☑ تسبيق على المشتريات.
- ☑ مقدّم على الأوراق الماليّة.
- ☑ تسبيق على الفواتير.
- ☑ تسبيق على السّندات.[1]

[1]. وثائق مقدّمة من طرف من البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

2. <u>قروض بالإمضاء:</u> هي قروض استغلال غير مباشرة، حيث أنّها لا تتجسّد في إعطاء أموال حقيقيّة من طرف البنك إلى الزّبون، وإنّما تتمثّل في الضّمان الذي يقدّمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط، يمنح هذا النّوع من القروض عادة للتّجار ويتضمّن:

- ☑ **الكفالة: وثيقة رسميّة أو تعهّد بدفع كل المستحقّات عن صاحب القرض في حال لم يسدّد ما عليه.**
- ☑ **قرض القبول.**
- ☑ **الضّمانات البنكية.**
- ☑ **القرض السّندي.** [1]

[1]. وثائق مقدّمة من طرف من البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

المطلب الثاني: إعداد ملف طلب قرض الاستغلال من«BNA» - وكالة مغنية -

من أجل طلب قرض من البنك لابدّ للعميل سواء كان فردا أو مؤسّسة من إعداد ملفّ خاصّ بذلك، وهناك عدّة شروط ووثائق لابدّ أن تتوفّر في ملف الطّلب سنذكرها فيما يلي:

➢ إعداد الملفّ لطلب قرض الاستغلال:

شروط لمنح وتنفيذ القروض:

يتمّ منح القروض البنكية عامّة وقروض الاستغلال خاصّة وفقا للاحتياجات المحدّدة لكلّ مؤسّسة، وتحّدد على أساس دراسة ماليّة لملفّ القرض.

وأي طلب للحصول على قرض الاستغلال يودع في وكالة بنكية، يجب أن يكون مصحوبا بملفّ يحتوي على الوثائق التّالية:

❖ **في حالة طلب قرض جديد: على العميل أن يحضر الوثائق الآتية في ملفّ الطلب:**

- ☑ **طلب خطّي موقع من قبل العميل، يحتوي على طبيعة القرض المطلوب، مبلغه، مدّته، أهدافه وشروط السّداد الخاصة به.**
- ☑ **الملفّ القانوني (القانون الدّاخلي للمؤسّسة، السّجل التجاري، البطاقة الضّريبية).**
- ☑ **السّيرة الذّاتية للعميل (CV) ، ونسختين من بطاقة التّعريف الوطنيّة.**
- ☑ **شهادة الوضعية الجبائية إمّا مطهّرة أو تحتوي على الجدول الزّمني للسّداد المتّفق عليه مع مصلحة الضّرائب .**
- ☑ **عقد الملكيّة أو عقد الإيجار للمحلّ الذي ينشط فيه العميل.**
- ☑ **الضّمانات.**
- ☑ **الميزانيّات وكلّ الحسابات الأخرى، إضافة إلى جدول حسابات النّتائج لدورات الاستغلال الثّلاث الماضية مصادق عليها من مدقق الحسابات والمحاسب القانوني.**
- ☑ **الميزانيّة الافتتاحيّة.**
- ☑ **خطّة التّدفقات النّقدية، وتفاصيل العمليات الأساسية لأحدث ميزانية(العملاء، المورّدين والدّيون...).** [1]

بالإضافة إلى الوثائق المذكورة أعلاه، يجب على المؤسسة إنجاز تقييم لأعمالها وإرفاق الملفّ بما يلي: [1]

---

[1] .وثائق مقدّمة من طرف من البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

- ☑ إعداد تقرير يحتوي تفاصيل عن حالة السّوق الذي تنشط فيه المؤسّسة.
- ☑ ملخّص حول مدى تقدّم المؤسسة في أعمالها.
- ☑ خطة التّمويل عن طريق السّوق والتّراكمية.
- ☑ قائمة المعدّات.
- ☑ نسخة مصادق عليها من شهادة التّأهيل والتّصنيف الاحترافي المنصوص عليها في اللوائح.

➢ **في حالة تجديد ملفّ قرض الاستغلال:**

يقوم العميل بتجديد ملفّ القرض كلّ سنة بعد أن ترسل إليه إدارة البنك استدعاء بالحضور إلى الوكالة مصحوبا بالوثائق اللاّزمة لتحديث ملفّ القرض و التي تتمثّل فيما يلي:

- ☑ طلب خطي موقع من قبل العميل، بما في ذلك طبيعة القرض المطلوب، مبالغه، مدّته، أهدافه وشروط السّداد الخاصة به.
- ☑ تحديث الملفّ القانوني.
- ☑ شهادة الوضعية الجبائية إمّا مطهّرة أو تحتوي على الجدول الزّمني للسّداد.
- ☑ الميزانيّات وكلّ الحسابات الأخرى، إضافة إلى جدول حسابات النّتائج لدورات الاستغلال الثّلاث الماضية مصادق عليها من طرف مدقق الحسابات والمحاسب القانوني.
- ☑ خطّة التّدفقات النّقدية، وتفاصيل العمليات الأساسية لأحدث ميزانية(العملاء، الموردين والديون...).

➢ **الضّمانات المطلوبة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية:**

يشترط البنك ضمانات لمنح القروض سواء كانت قروض استغلال أو غيرها، وذلك ليضمن استرداد حقوقه بالكامل وتفادي خطر عدم قدرة العميل على التّسديد. وتكون هذه الضّمانات تبعا لطبيعة ومبلغ القرض المطلوب. وتتمثّل فيما يلي:

- ☑ الرّهن العقّاري على العقّارات(الأراضي، المباني...).
- ☑ التعهّد بشهرة المحلّ والمعدات.
- ☑ التعهّد بكلّ الصّفقات والأعمال المقبوضة.
- ☑ رهن المركبات(معدّات النّقل، شاحنات، سيّارات...).
- ☑ الضّمانات الشّخصية.
- ☑ ضمان من نوع (SGCI, FGAR)[*] .

---

[1] وثائق مقدّمة من طرف من البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية -

[*] .SGCI: société de garantie du crédit immobilier.
FGAR: Le Fonds de garantie des Crédits aux PME (Les petites et les moyennes entreprises).

المطلب الثالث: دراسة وتحليل ملف قرض الاستغلال في «BNA» - وكالة مغنية -

من أجل منح القرض يقوم البنك بدراسة دقيقة للملّف للتّنبؤ بالمخاطر التي قد تواجهه وقياسها من أجل أخذ كلّ الاحتياطات، وبما أنّنا في صدد دراسة قروض الاستغلال، فهذه الأخيرة لا تتحمّل مخاطر كبيرة كغيرها من القروض إلاّ أنّ البنك يقوم بتحليل الملفّ وجمع كلّ المعلومات الدّقيقة، من باب الحيطة والحذر، ومنها طبيعة العميل والمجال الذي ينشط فيه، دوافعه لطلب القرض والغرض منه، مدى قدرته على السّداد، وغيرها من المعلومات المفصّلة، ويقوم المسؤول عن الدّراسة بالتّحقق من صحّتها، كما يتحقّق من الوثائق التّالية:

- ☑ العميل المستفيد وشركاءه المقترضين مع دراسة وضعهم (تعريف الحصص المتاحة للتحويل، والقدرة على السّداد للعميل).
- ☑ مصدر التمويل الذي يتم به منح القرض.
- ☑ الغرض من القرض.
- ☑ معلومات حول شروط السّداد (الفوائد والرسوم والتكاليف...الخ).
- ☑ الأقساط والمواعيد النهائية لسداد القرض.
- ☑ حسابات الملف.

بمجرد تشكيل الملفّ، يمرّ بعدّة مراحل قبل اتخاذ القرار:

- ☑ قرار البنك.
- ☑ قرار العميل.
- ☑ المصادقة النّهائية أو المتوسّطة على صحّة الملفّ.
- ☑ الإفراج الكليّ أو الجزئي للأموال.
- ☑ التّأكد من خطّة استهلاك القرض في حال المصادقة المتوسّطة.
- ☑ الملفّات الصّحيحة مدعمة فورا من قبل المعالجات اليومية التي تحرص على إدارتها من حيث (النّداء والتّذكير بالمواعيد النهائية والأقساط، تسيير القوانين الخ...).

خلال مدّة حياة الملفّ، قد تحدث أمور غير متوقعة وظروف استثنائية تحتّم على الإدارة إجراء تعديلات على العقد الأصلي.

وتستخدم إدارة البنك في دراسة الحالة للملفّ برنامج الكتروني خاصّ بدراسة ملفات القروض.

حيث يتمّ استخدامه كالتالي:

➢ إنشاء الملف:

لإنشاء ملفّ للدّراسة أو تعديل الدّراسة الجارية. والذي يضمّ كلّ المعلومات التي من شأنها تمكين البنك من اتخاذ قرار وإعداد خطّة لاستهلاك القرض وفقا لقواعد تسيير الملفات المقبوضة. في إطار تمديد القرض أو في حالة وجود سجلّ من مؤسسة كبيرة قد يكون لها العديد من التّعديلات الاستهلاكية، يجب على المستخدم استيعاب كل استهلاك سنوي للقرض إلى ملفّ جديد والإعداد التّلقائي لجداول استهلاك القرض لكل استهلاك.

و لابدّ من إدخال البيانات التالية إلى البرنامج:

☑ **رمز الوكالة:** (مسجّل مسبقا) يتوافق مع الوكالة ويتم إرفاق الشّخص الذي قدّم الملفّ، وتغييره أمر مستحيل.

☑ **رقم الملف:** لإنشاء ملفّ جديد، لا بدّ من ضغط على إدخال « ENTER»، ورقم الملفّ يزيد تلقائيا. لتعديل دراسة جارية، كما يجب إدخال رقم يعرّف به العميل (شفرة عميل جديد /V8).

☑ **رمز العملة:** (مسجّل مسبقا) يجب أن يتوافق مع ملف القرض "دينار جزائري"، وهذا يعني أن الشروط لاستخدام العملة مفتوحة.

☑ **نوع القرض:** تحديد نوع القرض المطلوب، وهي المعلومات التي تتطلبها قواعد تسيير الملف والمحاسبة.

☑ **رقم الاتفاقية، المشروع/صفقة/المنشأ/الملف الرئيسي، المساهم في الصفقة:** ليست إلزامية يمكن أن يشار إلى البيانات بمعلومات اختيارية.

☑ **رمز العميل:** إدخال رمز العميل ليس إلزاميّا، فإنّه من الممكن الدّخول في الدّراسة بـ"لا" كعميل للبنك والحصول على محاكاة القرض. يمكن إدخال رمز العميل عند استدعاء الملفّ لتعديل الدراسة. إذا تم سرد رمز العميل ، تعديله يصبح مستحيلا.

➢ نافذة العرض في حالة الاختلاف "المعارضة على القروض غير المدفوعة":

عند إدخال رقم الملفّ، إذا كان العميل لديه تأخّر أو عدم تسديد قرض في ملفّ آخر، يتمّ إجراء فحص الاختلافات للتّحقق من وضع العميل. ويتمّ تنفيذ الاختيار على رمز المعارضة " OCIM" - المعارضة على القروض غير المسدّدة - وتثبّت على رمز توقيف تشغيل الملف، وتعين من قبل النّظام في سجل العميل.

وفي نافذة العرض في حال الاختلاف: يمكن التأكيد بإدخال القيم التالية:

- «DER» (Dérogation) استثناء.
- «Non» رفض الملف.

القيم المسموح بها تعتمد على مستوى إمكانية المستخدم والمستوى اللاّزم لمكانة العميل (الصّلاحيات الممنوحة لمدير الوكالة). في هذه الحالة، التّحقق من صحّة القرارات في السّجل وصرف القرض هي من اختصاص مدير الوكالة وضمن مسؤولياته.

☑ **رقم المقترضين**: (إدخال البيان في هذه الحالة اختياري) الحد الأدنى هو مقترض واحد(1)، وهو المقترض الأساسي، أمّا المقترضين الشّركاء يعتبرون عملاء للبنك، فهم ملزمين في الملفّ لتسديد الاستحقاق. المعالجة تتعلق بمفهوم "دافع طرف ثالث " باستخدام هذه المعلومات.

☑ **الضمانات**: (بيانات اختيارية غير إلزامية) لأنّ النظام لا يدير إعداد الضمانات.

☑ **مصدر التّمويل** : رمز يحدّد مصدر التّمويل (الميزانية التشغيلية للوكالة)، والتي تدرس القرض.

☑ **نافذة إدخال الملف**: اعتمادا على نوع القرض، يسمح بإدخال 7 أسطر من 20 حرفا وتستخدم لتحديد الغرض من القرض.

➢ إدخال المعلومات عن نسبة التحويل للعميل (القدرة على السداد):

يطلب من العميل نسبة تحويل من أجل معرفة إذا كان نوع القرض يتناسب مع تسيير هذا العنصر. ونسبة التّحويل المتاحة هي المبلغ الشّهري الذي يمكن استخدامه للتّسوية في تاريخ الاستحقاق الواجب إزاء حالة مديونية العميل. إذا كان المبلغ من نسبة التحويل المتاح غير كافي لتغطية مبلغ الاستحقاقات النهائية المحسوبة، يتم رفض الملف.

➢ نافذة التّفاصيل حول الملفات الجارية:

عند تسيير نسبة التحويل، فمن الممكن الحصول على تفاصيل " مبالغ الاستحقاقات النّهائية " الموجودة في ملفّات قروض أخرى. تعرضها هذه النّافذة وتظهر فيها المعلومات التالية:

- ☑ **الملفّ: رقم الملف ورقم المصادقة.**
- ☑ **مبلغ القرض: (مسجل مسبقا)، مبلغ رأس المال المقترض على الملف.**
- ☑ **الاستحقاق: (مسجل مسبقا)، مبلغ الاستحقاق في الملف.**
- ☑ **التّأخر أو عدم التّسديد:(مسجل مسبقا)، مبالغ القروض غير المسدّدة في الملفّ الجاري.**
- ☑ **رأس المال المتبقّي: (مسجل مسبقا)، رأس المال المتبقي للسّداد في الملف.**
- ☑ **الاستحقاقات أو الأقساط النّهائية:(مسجلة مسبقا)، عدد الاستحقاقات النهائية المتبقّية للدفع.**

➢ إدخال المعلومات على جدول استهلاك القرض:

من لحظة الإشارة للمعلومات ذات الصّلة لأصحاب المصلحة في الملفّ، يمكننا إعطاء القواعد التي تطبّق لتسيير هذا الملفّ، ويتم اقتراح القيم الافتراضية حسب نوع القرض ويمكن تغييرها وفقا لمستوى صلاحيات المستخدم (على سبيل المثال عدد الاستحقاقات النهائية).

و يتمّ إدخال البيانات التالية:

- ➢ **إدخال تاريخ منح القرض: إدخال التّاريخ الذي تمّ فيه تفعيل القرض، وتاريخ توقيع الاتّفاقية.**
- ➢ **إدخال تاريخ الاستحقاق الأوّل: وهي دفعة إجبارية وقد يكون في نفس تاريخ تفعيل القرض.**
- ➢ **إدخال الاستحقاق النّهائي: تحسب تلقائيا بواسطة النّظام بدلالة تاريخ الاستحقاق الأوّل وعدد الاستحقاقات.**
- ➢ **إدخال عدد الاستحقاقات: على المستخدم إدخال البيانات وفق وتيرة القرض، أي عدد الأشهر أو الفصول للاستحقاقات الواجب دفعها.**

ملاحظة: في حال دفع الاستحقاقات شهريّا، فعدد أيام الشّهر يساوي30 يوم، لذلك يتمّ احتساب الفوائد والرّسوم على أساس السّنة التّجارية (أي360يوم)

مثال: دراسة قرض استغلال مقدّم من طرف BNA -وكالة مغنية- (تجديد الملف)

وكما ذكرنا سابقا لتجديد الملف ترسل إدارة البنك استدعاء للعميل يكون كالآتي:

مغنية في:

الموضوع: تجديد ملف الائتمان الخاصّ بكم.

سيّدي,

يسرّنا أن نذكّركم بأن ملفّ الائتمان الخاصّ بكم سوف تنتهي صلاحيته في31 ديسمبر"ن".

في إطار تجديده، نرجو من فضلكم أن تقدّموا لنا خلال فترة قصيرة نسختين من الوثائق المذكورة أدناه:

- **طلب تجديد للملفّ موقع بما في ذلك طبيعة المساعدات المطلوبة والمبالغ الخاصة بها.**
- **شهادة الخضوع الضريبي و شهادة براءة الذمّة.**
- **الميزانيات والحسابات المرفقة وكذلك جدول حسابات النّتائج للسّنوات الثّلاث الأخيرة مصادق عليها من مدقق الحسابات/ أو المحاسبين المعتمدين.**
- **الخطّة النّقدية وتفاصيل البنود الرئيسية للميزانية العموميّة الأخيرة(الموردين والعملاء، والديون...الخ).**
- **تفاصيل حول حالة السوق. (تقرير)**
- **ملخّص حول حالة التّقدم في الأعمال.**
- **خطة تمويل عن طريق السّوق والتّراكمية.**
- **قائمة المعدّات.**
- **نسخة مصادق عليها من شهادة التّأهيل و تصنيف الوظائف.**

كما نطلب من سيادتكم تحديث بوليصة التأمين ضد مختلف المخاطر" DPAMR " والكوارث الطبيعية. " CAT / NAT "

في هذه الأثناء، نرجو أن تتقبلوا، سيّدي، إعرابنا لكم عن أطيب التحيات.

وبعد استلام العميل للاستدعاء وتحضيره للملفّ مصحوبا بكامل الوثائق المذكورة أعلاه يودعه في إدارة البنك، حيث تقوم مصلحة دراسة ملفّات القروض بتحليله من أجل اتّخاذ القرار.

وتكون دراسة وتحليل الملف بكتابة التقرير كما يلي:

1. مقدمة:

طلب قرض الاستغلال المقدّم إلى مؤسّستنا من طرف السّيد (...) لتجديد الخطوط الائتمانية الهادفة إلى التخفيف من عبء القيود المالية وضمان التّنفيذ السّليم في الأسواق وسير الأعمال، لما مجموعه 15.000 دج موزّعة على النحو التالي :

- تسبيق لوفد السوق حول الدّيون المسجلة ب 5.000 دج .
- كفالة (ضمان) حسن التّنفيذ بهامش 50 ٪ من 10.000دج .

2. وثائق الملف :

الملفّ المقدّم من قبل العميل(الزّبون) لدعم طلبه للحصول على تمويل يتضمّن الوثائق التالية:

- ☑ طلب الائتمان.
- ☑ شهادة الوضعية الجبائية مطهّرة.
- ☑ شهادة التأهيل.
- ☑ تحديث شهادات: الصندوق الوطني للتّأمينات الاجتماعية للعمّال الأجراء«CNAS»، والصندوق الوطني للضّمان الاجتماعي للعمّال غير الأجراء«CASNOS» ، والصّندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة النّاجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والرّي «CACOBATPH».
- ☑ الميزانيات الختامية، جداول حسابات النتائج «TCR» إضافة إلى المرفقات للسنوات 2010، 2011 و 2012.

3. هوية مقدّم طلب الائتمان.

نذكّر بأنّ معاملتنا هي مع مؤسّسة بناء أنشأت في 20 /01 /1991، تدار من قبل مؤسّسها السيد(...)، والذي لديه خبرة مهنية لأكثر من 19 عاما في أعمال البناء.

4. العلاقة بين المصرف والعميل :

هناك علاقة قديمة، مثبتة(مسجلة) في مكاتبنا منذ 1996/05/27 حيث لم يسجّل أي خلل في الدّفع.

وتظهر الحركات التي عهدتها العلاقة في الجدول أدناه:

جدول رقم(01): يظهر حركة الودائع ورقم الأعمال(HT).

السنة	2010	2011	2012	إلى 2013/06/27
حركة الودائع	37637	40321	72183	44,724
رقم الأعمال خارج الرسم (HT)	37610	3760	68978	-
النسبة	100%	107%	105%	-

نلاحظ أنّ العميل يعهد لنا برقم أعماله بأكمله، وهو ما يفسّر أنّ هذا الأخير يتركّز مكاتب وكالتنا. وبالتّالي فإن افتراض توطيد علاقة منح لآخر مستبعدة.

5. التحليل الاقتصادي والمالي:

الأصول: تستهلك بشكل كامل، وقروض الاستثمار تمثل 23٪ من إجمالي الميزانية العمومية. نلاحظ أنّه تم تسجيل انخفاض في عام 2012.

الأصول المتداولة: من النظرة الأولى لهذه الميزانيّات، نلاحظ أن الأصول المتداولة لديها حصة كبيرة من استخدامات الشّركة. حيث أنها تمثل أكثر من 87٪ من إجمالي الميزانية.

و هي تتكوّن من مايلي:

- قيم قابلة للتحقيق: تتألف أساسا من حساب تسبيقات للاستغلال ومقدّم (تسبيق) وقسط مدفوع، هذا الأخير يظهر في الميزانية العمومية كحساب دائن مع علامة سالبة، وهذا يعني، أنّ الشركة تدفع أكثر من ما تشتري.
- القيم المتوفّرة: والتي تعتبر مهمة و هي تمثل المال المجمّد.
- رأس المال الدائم: حساب الأموال الخاصّة ينمو باستمرار، وذلك بسبب الزيادة في رأس مال الشركة والنتائج المتراكمة.

هذا الحساب يمثّل 100٪ من رأس المال الدّائم والذي جعل الشركة مستقلة ماليا جدا.

6.تحليل التوازن المالي:

إنّ دراسة أرصدة الميزانيات المالية العامّة على مدى السّنوات الثّلاث، تسمح لنا باستنتاج أنّ الوضع المالي للشّركة قد تميّز بالتوازن، وفي الواقع، رأس المال العامل إيجابي على مرّ السّنين كأسنان المنشار.

إذن تستطيع الشّركة الآن تمويل أشغالها الطّويلة الأجل من الموارد الدائمة وتحرير فائض يهدف إلى تغطية الاحتياجات على المدى القصير.

وهذا يعني أنّ الشّركة تحرّر هامش سلامة ذو أهمية متزايد أكثر فأكثر، الذي يجعل من خطر اختلال التّوازن متناقص (ضئيل).

وفيما يتعلق بتدفق رأس المال العامل نلاحظ بصفة عامة، أنّه إيجابي خلال السّنوات الثّلاث المدروسة. هذا التّدفق لرأس المال العامل ناتج عن أهمّية حساب تسبيقات أخرى للاستغلال.

إن الرصيد الناتج من رأس المال العامل وتدفق رأس المال العامل العام سيكون نقدا. والذي هو إيجابي خلال الفترة بأكملها.

7.تحليل النشاط:

إنّ جدول حسابات النتائج يظهر زيادة طفيفة عن الدّراسة لسنة 2012.

التّوقعات المستقبلية في هذه الحالة واعدة أكثر، كما نأخذ بعين الاعتبار أن علاقتنا لديها عقود مع الإدارات والمجتمعات المحلية.

هذه الشركة على وشك اكتمال سوق بمبلغ: 138.054.983,43 DA بالتّعاقد مع ديوان التّرقية والتّسيير العقاري لولاية تلمسان بالنسبة إلى انجاز 500/120/60 وحدة سكنية من المساكن الاجتماعية المستأجرة (LSL) في مغنية خلال فترة تنفيذ ثابتة بثمانية عشر(18) شهرا.

8. تحليل الربحية:

جدول رقم(02): تحليل ربحية المؤسّسة.

البيان	طريقة الحساب	2010	2011	2012
نسب الرّبحية				
الربحية الاقتصادية	الدخل الصافي/إجمالي الأصول الثابتة	7%	5%	8%
الربحية المالية	الدخل الصافي/ الأموال الخاصة	8%	6%	11%
الرافعة المالية (النفوذ)	الربحية المالية - الربحية الاقتصادية	1%	1%	3%

العائد على حقوق المساهمين (الرّبحية المالية) للشركة متفوق على العائد من أصولها الاقتصادية (الرّبحية الاقتصادية)، حيث أنّ نسبة الرّافعة المالية (النفوذ) إيجابية. في هذه الحالة، من مصلحة الشركة الاقتراض من أجل زيادة رفع رأس المال الخاصّ بها.

9. الاستنتاج:

الصّفات الأخلاقية للعميل وكفاءته في مجال أعمال البناء، من جهة، والعلاقات (المنظمات الاجتماعية) من جهة أخرى تبقي المخاطر المرتبطة بالنّشاط مستبعدة. الشيء نفسه بالنّسبة للمخاطر المالية وشبه المالية، ونظرا للتّبريرات المستحدثة «CNAS»، «CASNOS»، «CACOBATPH». وشهادة الوضعية الجبائية المطهّرة التي تصدرها مصلحة الضرائب.

أخيرا، وبالنظر إلى العناصر الإيجابية المقدّمة في هذه الدّراسة وللسّماح لعلاقتنا من تحقيق العقود الممنوحة لديوان التّرقية والتّسيير العقاري لولاية تلمسان المتّفق عليها في نهاية المطاف وفي الظّروف الجيّدة، نحن نقرّ بموافقتنا على تجديد خطوط الائتمان المطلوب للمبالغ التالية:

- تسبيقات على وضعية الأعمال والصفقات بمبلغ 5.000 دج.
- كفالة حسن التنفيذ بهامش 50 ٪ من 10.000 دج .

مجموع المخاطر الإجمالية تبلغ 15.000 دج . للتغطية، نحن بحاجة إلى الضّمانات التّالية:

- **التّعهّد بكلّ الصفقات والأعمال الجارية والمقبوضة.**
- **العقّارات المرهونة مسبقا.**
- **بوليصة التأمين ضدّ مختلف المخاطر«DPAMR» .**
- **تأمين على الكوارث الطبيعية.«CAT / NAT»**
- **"PREG"[1].**

[1] حساب توفير وهو الحساب المنشأ على عمليات الاعتماد المستندي. = Provision constitue.

الخلاصة:

ومن خلال دراستنا لقرض الاستغلال تبيّن أنّ البنك الوطني الجزائري وبالخصوص وكالة مغنية تركّز بصفة خاصّة على هذا النّوع من القروض، وتعمل على تحقيقه، فهي ضرورية لتمويل الاقتصاد من جهة، وتسمح بالتّداول من جهة ثانية، إضافة إلى أنّها تعود على البنك بفائدة كبيرة، وفي مدّة قصيرة لا تتجاوز السّنة، وهي أكثر ضمانا لأموالها، حيث أنّها تتحمّل نسبة خطر 50%، والتي يأخذ عليها البنك كلّ الاحتياطات اللاّزمة لتغطية القرض. كما يقوم بدراسة تحليلية مفصّلة عن كلّ ما يتعلّق بملفّ القرض والمؤسسة أو الجهة الطالبة له، لتحديد المخاطر وتقييمها قبل اتخاذ القرار بهذا الشأن.

خاتمة

تلعب القروض البنكية دورا مهمّا في التّنمية الاقتصادية والاجتماعية،حيث تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتّالي السّير الحسن للنّشاط الاقتصادي. ويحصل البنك من خلال تقديمه للقروض باختلاف أنواعها على عوائد مالية ومعنوية هامّة تسمح له بالتطوّر والنّمو.
إلاّ أنّ عمليات الإقراض هذه ترتبط بمخاطر كثيرة قد تؤول بالبنوك إلى الوقوع في مشاكل وأزمات يصعب تخطيها كالإفلاس، وذلك نتيجة عدم وفاء عملاءها بالتزاماتهم اتجاهها.
لهذا يقوم هذا الأخير بوضع سياسة محكمة لدراسة ملف القرض واتخاذ كلّ الإجراءات والتّدابير الوقائية لتفادي الأخطار المحتملة قبل منحه للقرض.

ومن خلال الدّراسة التي قمنا بها استطعنا أن نقف على أهم النّقاط الأساسية التي يتمّ التركيز عليها عند طلب القرض، ومجمل إجراءات وخطوات منحه، وبالتحديد كيفية تعامل البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية "514" مع نوع جدّ حسّاس من القروض، وهي قروض الاستغلال نظرا لما لها من أهمية كبيرة في تمويل المشاريع، والإقبال الكبير من المستثمرين على هكذا نوع من القروض.

ونتيجة للتّربص الذي قمنا به في البنك الوطني الجزائري - وكالة مغنية- ودراستنا لقروض الاستغلال فقد خرجنا بالنتائج التّالية والتي توّكد صحة فرضياتنا؛ حيث أنّه يقوم بدراسة دقيقة لملف طلب القرض ويقوم بجمع كل المعلومات المتعلّقة بالجهة الطالبة للقرض وتحليل وضعيتها قبل الموافقة على منحه؛ كما أنّه يتبع خطوات متناسقة ومترابطة فيما بينها، بما يضمن حسن سير عملية الإقراض، تبدأ قبل منح القرض، وتستمر إلى غاية تسديد آخر قسط من أقساط القرض. وذلك من أجل تفادي الأخطار النّاجمة عنه، فهناك مجموعة من الأخطار التي تهدّد البنك وعلى رأسها عدم قدرة العميل على تسديد المستحقات في آجالها، وبالتالي فعليه اتخاذ كل الاحتياطات اللاّزمة لتفاديها.

وعليه نقدم الاقتراحات والتّوصيات التالية:

- ✓ ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي واستعمال تقنيات تقدير خطر تكون ناجحة ومتطورة.
- ✓ يجب على البنك طلب وثائق وضمانات كافية لتغطية خطر القرض.
- ✓ تعزيز الرّقابة والمتابعة الجيّدة والكاملة للمشروع المقدم.
- ✓ تطوير التكنولوجيا المستخدمة لديه.
- ✓ وكذا تدريب وتكوين العاملين حتى يكتسبوا الخبرة اللازمة، والمهارة العالية، للتنبؤ بمستقبل الأوضاع الاقتصادية، والنقدية، والمالية.

ونظرا لحيوية الموضوع وأهميته تبقى هناك عدة تساؤلات مطروحة منها:

- ✓ **كيف نعالج القروض المتعثرة؟ وماهية أسبابها؟.**
- ✓ **ماهو الفرق بين قروض الاستغلال وقروض الاستثمار؟.**
- ✓ **وكيف يؤثر منح القروض على الاستثمارات؟.**

وغيرها من التساؤلات؛ وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في محاولتنا التي لا ندّعي فيها الإلمام الكامل بجوانب الموضوع، ونلتمس من أساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي، التّوجيه والنّقد، وهذا يشكل حافزا لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرّقـــم	العنـــــــــــــــــوان	الصّفحـــة
01	إجراءات منح القرض و تحصيله	12
02	مخاطر القروض البنكية	17
03	الهيكل التنظيمي لإدارة البنك الوطني الجزائري	29
04	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة مغنية –	30

قائمة الجداول

الرّقـــم	العنـــــــــــــــــوان	الصّفحـــة
01	حركة الودائع ورقم الأعمال(HT)	42
02	تحليل ربحية المؤسّسة.	44

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. د. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
2. ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النّقدي، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1993.
3. د.طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد– إدارات– شركات –بنوك)، كلية التّجارة، عين شمس، 2003.
4. د.عبد المطّلب عبد الحميد، البنوك الشّاملة عملياتها و إداراتها، الدّار الجامعية، الإسكندرية.
5. د.عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنّشر، عمّان،ط1، 1999.
6. د. فريد الصلح، موريس نصر،المصرف و الأعمال المصرفية، مؤسّسة شباب الجامعية الاسكندريّة، 2000.
7. د.مبروك حسين، المدوّنة النقديّة و المالية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2004.
8. د.محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسّسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر،1998.
9. د.محمّد الهاشمي، مقدّمة في مبادئ التأمين، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
10. د.منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التّجاريّة، كلية التجارة، جامعة طانطا، 1996.

قائمة المراجع بالفرنسية:

1. Nicolas Venard, Economie bancaire, Bréal, 2011.

2. Taher hadj Sadok, «Les risques de l'entreprise et de la banque», Edition Dahlab, Alger, 2007(2).

قائمة مذكّرات ورسائل التّخرّج:

1. صوار يوسف،،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، **2008**.

2. بوسنّة كريمة،البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسّطة بالجزائر، رسالة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، **2011**.

3. بوجريبة كتزة، تسيير مخاطر القروض التشغيلية دراسة حالة تسيير قرض مقدم من طرف**BNA**، تقرير تربص لنيل شهادة الليسانس جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، **2010-2011**.

المواقع الالكترونية:

1. حسين عباس حسين الشمري، مفهوم الخطر، موقع كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل، **2011/10/29**،

http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=9&lcid=22203

2. La Banque Nationale d'Algérie, présentation de La BNA, http://www.bna.dz/presentation.html.

ملخص:

تعدّ القروض البنكية بكلّ أنواعها من أهمّ العمليّات التي تتمّ على مستوى البنك، إذ يقوم هذا الأخير بإقراض العملاء مبالغ مالية محدّدة خلال فترة زمنية معيّنة مقابل معدّل فائدة متّفق عليه في عقد القرض، ويتمّ ذلك بعد تقديم العميل ملفّ الطلب كاملا لإدارة البنك، أين تقوم بدراسته وتحليله واتّخاذ كلّ الاحتياطات اللاّزمة كأخذ الضّمانات قبل اتخاذ القرار بمنح القرض، وذلك تحسّبا للأخطار التي قد تنجم عنه في حال عدم قدرة العميل على السّداد. حيث يقوم البنك بتقدير وقياس المخاطر الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها، ويعمل على تحديد الحدّ الأقصى من الأخطار الممكن تحمّلها، لأنّ المخاطر واقع من غير الممكن إلغاؤه نهائيا، وتعرف هذه العملية بالتّسيير العلاجي لمخاطر القروض وهي ضرورية لأنّها تقلّل من المخاطر البنكية وتخفّف من حدّتها.

الكلمات المفتاحية:

- القروض البنكية - مخاطر القروض البنكية - قروض الاستغلال - طلب القرض - منح القرض.

Résumé:

Les crédits bancaires sont des processus les plus importants qui ont lieu au niveau de la banque. Là où, Il prête à ses clients des sommes d'argent précis pendant une certaine période de temps en échange d'un taux d'intérêt convenu dans le contrat de crédit. Et ceux-ci seront faits après la soumission de la demande de crédit par le client avec tous les documents voulus à l'administration de la banque, Où effectuer l'étude et l'analyse du dossier et prendre toutes les précautions nécessaires comme prenant des garanties auparavant se prenant la décision pour accorder le crédit, pour affronter les dangers qui pourraient aboutir au cas de l'incapacité du client pour payer. La Banque évalue et mesurent les risques de crédit pour prévoir l'avant qu'ils n'arrivent et déterminent les maximaux dangers possibles porté, parce que la réalité ce que les risques de non-peuvent être éliminé définitive, Ce processus est connu sous : la gestion des risque de crédit, sont nécessaires, car ils réduisent le risque de crédit bancaire.

Les Mots Clé:

-Les Crédit bancaire. -Le risque de crédit bancaire. -Crédit d'exploitation. -
-Demande de crédit. - Subvention de crédit

Summary:

Bank loans with all their types are considered to be the most important processes which take place at the level of the bank. The latter then lends its customers determined sums of money during a certain period of time in exchange for an interest rate agreed upon in the contract of credit. This will be made after the submission of the complete application file by customer to the bank administration, Where it is studied, analyzed and all necessary precautions are taken such as taking guarantees before making the decision to grant a loan, to face any predicted dangers resulting from it in case the customer will not be able to pay it back. The Bank estimates and measures foreseen loan before they vecur and tries to determine the maximum bearable risks since this latter are a fact which can never be cancelled. This process is known as the remedial management of loan risks wich are necessary because they can minimize bank risks and reduce thier severe effects.

Key Words:

-Bank loans. -Risks of bank loans. -Loan for exploitation. -Demand for loans.
-Granting loans.

الملاحق